جمهورية مصر العربية

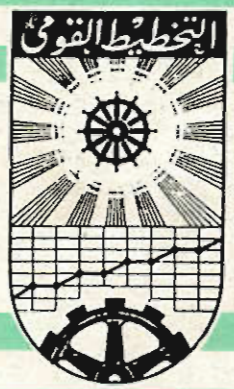

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٤٤)

الآثار الامنية لازمة الخليج
ودور مؤسسات الشرطة فى مواجهتها

اعداد

الدكتوره / نادره وهدان

يناير ١٩٩٢

الآثار الأمنية لأزمة الخليج ودور مؤسسات الشرطة في مواجهتها

إعداد

د. نادرة وهدان

محتويـــات البحـــــث

- مقدمـــة عامـــة
- الفصـل الاول : ملامح وآثـار أزمـة الخليج وجهود الشرطـه للحـد منهـــا
- الفصـل الثانى : تحليل احصاءات الامن العام لبعـــض الجرائـــم خلال فترة الازمـة .
- الخـلاصـــة
- التوصيـــات

مقدمـــة عامـــة

تركت مشكلة الخليج آثارها - لا - علي البلدان التي مثلت مسرحا لاحـداث الحرب وحدها - بل تجاوز التأثير تلك الحدود ليشمل البلدان المجاورة ، فمنطقـــة الخليج ظلت لسنوات عديدة منطقة جذب للعمالة من البلدان المحيطة ، ومن الملاحـظ أن موجات الهجرة التي اتجهت الي هذه المنطقة قد خضعت في بعض الدول الـــي ضوابط صارمة ، وفي البعض الآخر افتقدت هذه الضوابط ، وبشكل خاص تلك الهجـرة التي كانت تتجه صوب العراق ، والتي حظيت مصر بمعظمها حيث قدر عدد المهاجريـن من مصر الي العراق بما يزيد علي المليون ، وقد حدثت الهجرة دون انتقاء أو تنظيم من مصر أو من العراق ، واستوعب المجتمع العراقي هذه الاعداد أثناء الحـــرب العراقية الايرانيه لكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها تم الاستغناء عن عدد كبيـــر منهم وآثر بعضهم البقاء في العراق والبحث عن مصادر للرزق بطرق مختلفه مشروعـــه وغير مشروعة ، وفي سبيل تحقيق ذلك ارتكبوا الكثير من المخالفات في مجتمـــع عمق فيهم هذا السلوك بسبب ظروف الحرب التي كان يعيشها والتي استمـــرت لثماني سنوات كان لها آثارها، حيث أحدثت بداخله اختلالات جوهريه ، وحتي فـــي غضونها ما تجنيه المجتمعات من ويلات الحروب كتفش لظاهرة العنف وانهيار القيـــم وتفكك النظم الاجتماعية وانتشار القلق والجريمه بين أفرادها ، وكأنما كان غـــزو العراق للكويت تعبيرا صارخا عما أحدثته الحرب من آثار في التركيب النفســـي والاجتماعي للعراق ، وبالرغم من أن مصر لم تكن مسرحا مباشرا لهذه الاحداث كمـــا أسلفنا الا أنها أضيرت بشكل مباشر عندما عادت اليها هذه الأعداد من العـــراق والكويت في ظل ظروف غير طبيعيه للعودة حيث اقتلع هؤلاء الأفراد العائدون مـــن حياتهم تاركين أحلامهم وتطلعاتهم ومدخراتهم ، وليس ذلك فحسب بل تاركيـــن ما يثبت هويتهم من مستندات ، وبالفعل كانت هذه الفرصه ملائمه لكي يتسرب بيـــن

هؤلاء العائدون الكثير من الافراد المشبوهين والمخالفين/ومن جانب آخر فقد دأب النظام العراقي علي تهديد الدول التي استنكرت موقفه/وتمثل ذلك التهديد في تلك الحرب النفسية والمعنوية ، كادعاء النظام العراقي بوضع بعض المتفجرات في الاماكن العامة والآهلة بالسكان ، وهذه الحرب المعنوية قد اتخذت وسائل متنوعة تعد منها اثارة البلبله والقلق في الرأي العام ، يضاف الي ذلك أن عودة هذا العدد الهائل من العمالة في توقيت واحد الي مصر قد زاد من حدة البطالة بالمجتمع المصري ، ولا يخفي علينا ذلك الاقتران ما بين الجريمة والبطالة ، ويتأكد ملامح ذلك الانعكاس من تحليل موقف الجريمه في اعقاب ظروف حرب الخليج اذا وضع في الاعتبار بعض المتغيرات المختلفه والتي منها فترات العنف والقلق والتوتر التي اورثتها ظروف الحرب العراقيه الايرانيه لهم ، وتأثير المناخ العام علي سلوك بعضهم ، يضاف الي ذلك عودتهم المفاجئه وتركهم لاعمالهم واعتبارهم في زمرة العاطلين بمصر وذلك في اعقاب حرب الخليج ، ولاشك أن تحليل موقف الجريمة في ضوء هذه المتغيرات من الممكن أن يفصح عن الكثير من الحقائق حول طبيعه الجرائم ، وأسلوب ارتكابها والدوافع التي أدت الي زيادتها ، وكيف استقطب مجال الجريمة رواده من فئات عمريه واجتماعية لم تكن تحترف هذه الجرائم من قبل ، وانما زلت أقدامها عندما وقعوا فريسة في براثن الحاجه الاقتصادية والبطالة ، ويتاح رصد هذه المتغيرات في الواقع الي دراسة ميدانيه مستفيضة لم يقدر لنا القيام بها ، ومن ثم اقتصر ذلك الجهد علي فهم الانعكاسات التي ولدت كمحصله لحرب الخليج ، ودور المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه الانعكاسات ، وكيف تحملت ذلك العبئ الكبير بامكاناتها المتاحة المادية والبشريه ، وكيف تصدت للكثير من الانحرافات .

أما الجزء الآخر في هذه الدراسة/فاننا نحاول تلمس ملامح هذه الانعكاسات من خلال تحليل لاحصاءات الجريمة في سته أشهر اعقبت بداية الأزمة بين العراق

والكويت . ويمكن تحديد الأهداف التي تسعي اليها هذه الدراسه فيما يلي :

١ - كيف واجهت اجهزه الامن في مصر آثار أزمة الخليج وماهي الوسائل التي اتبعتها لحمايه المجتمع من تبعات هذه الأزمة .

٢ - التعرف علي ملامح التطور أو التغير في شكل الجريمه وفقا لاحصاءات الأمن العام خلال سته أشهر تخللت ظروف الأزمة مقارنه بمده سابقه مماثله في العام السابق علي الأزمة .

وتتطلب اجراء هذه الدراسة اجراء المقابلات المتعمقة والملاحظات في المواقع المختلفه في المنافذ والموانى وذلك لرصد بعض آثار هذه الظاهرة في حينها الا أن ذلك يصبح من الامور الشاقه في البحث ، ومن ثم اكتفي لانجاز هذه المرحلة علي اجراء المقابلات المتعمقه لفترات طويله مع المسئولين بادارات الشرطه واجراء حوار معهم حول الاستعدادات التي اتخذتها هذه الادارات لمواجهة حالة الطوارئ والقضاء علي أية محاولة للانحراف قبل أن تتسلل الي داخل البلاد ولقد شملت المقابلات مسئولين من القطاعات الأمنيه التالية :

١ - قطاع أمن الدولة

٢ - قطاع الاحوال المدنيه

٣ - قطاع أمن الموانى

٤ - قطاع الأموال العامة

٥ - قطاع المرور

٦ - قطاع تصاريح العمل

٧ - قطاع التموين

٨ - قطاع الأمن العام

ونحاول في هذا البحث القاء الضوء علي جهود هذه القطاعات، والتي بذلت لتأمين المجتمع المصري من أية محاولة لتهديد استقراره وأمنه .

وقد قسم البحث الي جزئين :

يتناول الأول الانعكاسات الأمنية لمشكله الخليج من خلال جهود القطاعات المختلفة بوزارة الداخليه وكيف واجهت ما ألقي عليها من أعباء اضافية .

أما الجزء الثاني فيتناول تحليل موقف بعض الجرائم خلال فترة أزمة الخليج من خلال الاحصاءات التي اتيحت لنا من ادارة الأمن العام .

وأخيرا تأتي الخلاصة والتوصيات التي يمكن أن تفيد اذا ماتكرر الموقف ذاته أو ما شابهه .

وقد شارك في اعداد هذا البحث وجمع بياناته الدكتور فوزي عبدالرحمن واللواء سمير زغلول .

أولا : الانعكاسات الأمنية لمشكلة الخليج علي قطاع أمن الدولة :

أحدثت مشكلة الخليج الكثير من التحديات التي كان علي أجهزة أمن الدولة توقعها حتي لا تثير القلق بين أفراد المجتمع المصري في ظروف حاول فيها النظام العراقي تصدير الاضطرابات التي كانت قائمه في ساحة الصراع ، الي أماكن أخري لم يحظ بتأييدها أو خالفته في وجهات النظر ، ومن هذه الدول مصر ، وفي سبيل ذلك أوفد بين العائدين المصريين من العرب بعض الارهابيين لاشاعة الخوف بين المواطنين واحداث ثغرة في النظام السياسي والتشكيك في قدرته علي حماية مصر ، وتطلب الكشف عن هؤلاء الافراد تشديد الرقابة علي كافة المنافذ للبلاد التي تصل اليها عبارات تحمل المصريين الي وطنهم . ويتطلب ذلك من أجهزه الأمن تكثيف البحث والتقصي حول الأشخاص الذين هم في موقف الشبهة ، وتصبح مثل هذه الأمور شاقة في ظل ظروف الزحام الشديد الذي شهدته هذه المنافذ وأدي ذلك الي تحمل هذه الأجهزه تبعات ذلك الموقف للوصول الي قرارات حاسمة لتأمين وحماية المنشآت العامة في مصر ، ويزداد عبئ هذه الأجهزة اذا ماعرفنا أن مهمة حماية الشخصيات العامة والسياسية هي جزء من مهامهم ايضا .

ولما كان جهاز أمن الدولة جهازا قوميا لجمع المعلومات يهدف الي تأمين سياسة الدوله وتدعيمها ، يجمع المعلومات ويضعها أمام المسئولين ، فقد سارع بتكوين عدة أقسام يمثل كل قسم منها وزارة معينة يتابع المشكلات المتعلقة بها والعمالة الغائبة عنها في بلاد الخليج وأثر ذلك وانعكاسه علي الشارع المصري . فعندما تظهر مشكلة بعينها في مجال هذه الوزارة يقوم القسم الخاص بها بجمع معلومات عن أسباب المشكله وامكانيات حلولها في ضوء سياسة الدولة ثم عرضها علي المسئولين في نفس الوزارة لاتخاذ القرار الملائم ثم حلها والاشراف علي تنفيذ الحلول دون أي مشكلات أمنية يمكن أن تعترض تنفيذ هذا القرار ونذكر علي سبيل المثال

لا الحصر ما يلي :

في مجال الأمن العام :

أوفد الخصم مجموعات كثيرة تسللت بين العائدين المصريين والعرب علي السواء بهدف نشر البلبله في البلاد واشاعة الخوف بين المواطنين وذلك لاحداث ثغرة في النظام والقاعدة العامة والتشكيك في سياسته وقدراته .

وكانت هذه المجموعات قد تدربت علي التخريب المادي والمعنوي بكافه أنواعه وأجادوا فنون القتل والاغتيال والهروب في بلاد معينة مثل لبنان وتركيا وأفغانستان .

وقد كان مسرح العمليات - التي شهدت محاولات دخول هذه المجموعات - هي المنافذ الشرعية للبلاد مثل موانى نويبع والسويس وغيرها من المنافذ التي تصل اليها عبارات تحمل المصريين الي وطنهم .

وكانت الفئات التي قامت بهذه المحاولات من العراقيين والفلسطنين وبعض الجنسيات الأجنبية المأجورة وكذلك من المصريين الذين تم تجنيدهم أثناء تواجدهم خارج الوطن سواء بضغوط شديدة علي ذويهم في الخارج أو مقابل أجر مادي مغر ، وفور وصول هذه المجموعات الي الميناء كانت هناك ردود فعل مختلفه مثل :

- أن يبلغ نفس الشخص عن نفسه ثم يطلب من المسئولين عن الأمن أن يفحصوا متعلقاته وسيارته كما لو كانوا هم الذين ضبطوه وألقوا القبض عليه لوجود متفجرات معه . وبالفعل كانوا يقومون بهذا العمل ثم يلقون القبض عليه ويأخذونه الي أماكن التحقيق ليبلغ بكل ما لديه من معلومات تفيد أجهزة الأمن في بلاده . وقد شكلت نسبة من أبلغوا عن أنفسهم ٣٠٪ من حجم المجموعات التي بلغت ٣٦ مجموعه مدربه .

- أن يبلغ المواطنون الذين كانوا بصحبة أحد المشبوهين بما يساورهم من شكـــوك حول هذا الشخص أو ذاك فيتم تفتيشه وفحص ممتلكاته · وقد أسفرت هـــذه الوسيلة عن ضبط ٤٠٪ من حجم العمليات ·

- أن ترسل مجموعات أمن الدوله التي تعمل خارج البلاد ببلاغات عن تحركـــات المجموعات التي تجهدها المخابرات العراقية فيتم القبض عليها فور وصولها ·

هذا وقد أسفرت هذه الجهود عن ضبط كافة من خططوا للتخريب داخل البـلاد ، وكان أشهر هذه العمليات محاولة دخول لاعب أكروبات مصري ومساعدوه جاءوا فـي عبارة أردنية للبلاد في سيارة لاندروفر مصنوعه خصيصا من أجل تهريب المفرقعـات وقد تم تعبئتها في الأردن بشكل فني للغاية · وقد تم ضبطهم جميعا ووجدت فـي ثنايا السيارة مجموعات من الرشاشات والمسدسات والقنابل اليدوية والديناميت ·

في مجال التعليم :

كانت حرب الشائعات منتشره في هذا القطاع - علي وجه الخصوص - وكانت البلاغات التي ترد الي المسئولين عن الأمن عن وجود قنابل في المدارس اكثـر من عشرين بلاغا في اليوم ، وهذا غير البلاغات التي كانت ترد عن وجود متفجـرات في الشوارع والميادين والفنادق والمنشآت العامه · وكان لابد من الانتقال وراء كـل بلاغ والتأكد من أنه بلاغ كاذب ·

ومن أشهر الشائعات الكاذبة التي وصلت في هذا المجال قول بأن العـراق سيهدي أطفال مصر هدية قيمه ، وحددوا اليوم الذي تصل فيه هذه الهدية · وفسـر الجميع هذا بأن الهدية تعني تدمير احدي المدارس المصرية المزدحمه · وفـي اليوم الذي حددته الشائعه وردت العديد من المكالمات التليفونيه تنبه الي وجـود

القنابل وبضرورة اخراج الأطفال من المدارس وتوقف الدراسة لعدة أيام · وبالفعل خشي بعض الأهالي علي حياة أبنائهم وفضلوا ابقائهم في المنازل ومر اليوم ذاته والأيام التالية دون أن يحدث اي شئ · ولكن البلاغات توالت ولم تنته ، وبمراقبة مصادر المكالمات تبين أن أحد الطلاب قد استغل انتشار هذه الأشاعة وحصل علي دليل تليفونات الشرطه وراح يجري الاتصالات بجميع المسئولين بجهاز أمن الدوله من تليفونات متعددة ومن أماكن متفرقة · وعن سؤال هذا الطالب عن سبب هذا السلوك ومن الذي دفعه اليه تبين أنها رغبة في الحصول علي أجازه من المدرسة لا أكثر ولا أقل. أيضا حدث أن نادي الكثيرون بتأجيل فتح باب الجامعات خوفا من حدوث أي اضطرابات طلابية · لكن بعد التحريات المكثفة استوضح المسئولين عن أمن الدوله ضآلة هذا الاحتمال ووضعوا هذا أمام المسئولين عن التعليم وبالفعل فتحت الجامعات أبوابها ولم يحدث أي خلل في الدراسة ·

في مجال السلع التموينية :

كان القسم الخاص بالتموين في ادارة أمن الدوله يتابع أسعار السلع - خاصة الرئيسية - ومدي توافرها وكيفية عمل الأفران ومنافذ توزيع الخبز والغاز والبنزين وقد ظهرت عدة مشكلات منها علي سبيل المثال توقف بعض المخابز لوجود نقص شديد في المازوت مما كان يهدد بتوقف أكثر من نصف أفران القاهرة عن العمل · وبعد جمع المعلومات ومعرفة نسبة العجز وأسبابه تم الاتصال فورا بالوزارات المعنية وأمكن تفادي المشكله ولم يشعر بها المواطنين ·

في مجال الاعلام :

يلجأ الخصم في الحروب دائما الي وسائل وأدوات للحرب النفسية من أهمها الاعلام ، وذلك بدس المقالات المغرضة والمعادية للسلطة في البلاد · وكذلك توزيع

المنشورات التي تهدف الي خلخلة الرأي العام · وبث الشائعات حتي تفقد القاعـــدة الثقة بالقيادة ·

لذا كان لابد من متابعه كل ما ينشر وما يحدث في مجالات الاعلام وتحديـــد المسئولين عن هذه الأعمال وتصنيف المعارضه · وكان أفضل السبل هو امداد الصحافـــة بالمعلومات الجديده عما يحدث خارج البلاد لكي يحددوا أسلوب مواجهة مع صحافـــة الخصم والرد علي ادعاءاته وأكاذيبه ·

كذلك تبصير جرائد المعارضة بالمندسين بين صفوفهم لاشاعة وجهات نظـــر معادية لنظام الدولة ·

أيضا امداد الصحافة بحوادث تسلل من أرسلهم الخصم للقيام بأعمال تخريبيـــه سواء كانوا من العرب أو المصريين والغريب أنه بالرغم من سلبية المواطن المصـــري تجاه حوادث كثيرة ا لا أن البلاغات التي وردت الي أمن الدوله للابلاغ عمن يكيـــدون لمصر ويدبرون لتخريب بعض الأماكن العامة التي يعج بها المواطنون كانت ذا فائده كبيـره ·

في مجال المنشآت السياحيه :

ليس من الصعب التسلل الي الفنادق ووضع المتفجرات في أي مكان والخـــروج دون أن يدرك أحد · لذا كان من الضروري الاستعانة بنفس موظفي الفنادق بمساعـــدة ضباط أمن الدولة لعمل كافة التأمينات بالاضافة الي تنفيذ خطة مباحث السياحه · وقـــد لجأ البعض الي حيل من شأنها تنشيط العاملين بنفس الفنادق للحراسه والتامين · فكـــان ضباط أمن الدوله يدخولون الي المنشأه كنزلاء يضعون بها هياكل قنابل وأسلحـــــه يتركونها داخل الحمامات والمخازن دون أن يراهم أحد ثم يخرجون ويبلغون مـــــن

الخارج عنها ، مما جعل المسئولين عن الفنادق في حاله تأهب مستمره وفعاله لحمايـــة المنشأة .

هذا بالاضافه الي تشديد الحراسة والرقابة علي الطائرات ومن يقومـــــون بأعمال الصيانة والنظافة والأمن فيها .

في مجال القوي العاملـة :

كان من بين المواطنين الذين غادروا البلاد للعمل في دول الخليج :

- من قدم استقالته قبل السفر .
- من حصل علي أجازة بدون مرتب .
- من ندب من مكان عمله الي دولة الكويت أو احدي دول الخليج .

وكل هؤلاء عادوا بلا عمل ولا مدخرات وبلا مستقبل واضح ، وعندما يصل الانسان الي هذا الحد من الاحباط يكون من السهل استمالته الي أي تيار حتي لو كان تيـــار الجريمة ومن هنا كان لابد من جمع المعلومات بأكملها وعرضها علي المسئولين فـــي وزارة القوي العاملة وكافة الوزارات بهدف اعادة الجميع الي عمله حتي تتوفر لـــه سبل العيش الكريم .

وبالفعل استجابت كافة الجهات واعيدوا جميعا الي عملهم بقواعد ثابتـــه صاغتها وزارة القوي العاملة .

ثانيا : الانعكاسات الأمنيه لمشكلة الخليج علي قطاع الاحوال المدنيه :

في ظروف أزمة الخليج والتي ترتب عليها اجتياح الجيش العراقي لدولـــة الكويت في الثاني من اغسطس الماضي عام ١٩٩٠ - والتي في غضونها عادت الغالبيـــه العظمي من العمالة المصريه المقيمه في دول الخليج ومنطقه الاحداث ، وكان من محصلـة هذه العودة المفاجئه تركهم للمستندات الخاصه بهم وباسرهم ، وتطلب ذلك مضاعفـــه

الاعباء القائمين بالعمل في مكاتب السجل المدني وبشكل خاص والمركز الرئيسي واللجان القضائية التي أعلنت حالة الطوارئ وظلت في حاله من التأهب والانعقاد المستمر لمباشرة اجراءات تصحيح قيود الاحوال المدنيه والنظر في حالات ساقطي القيد والوفاه ، ولاسيما اذا وضع في الاعتبار أن احداث حرب الخليج قد وقعت في وقت متزامن مع توقيت تقديم طلبات الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات .

وتمثلت ردود فعل تلك الحرب في مجال نظام الأحوال المدنية المصري في النقاط الآتية :-

أ - الظروف النفسية الصعبة التي كان يمر بها هؤلاء المواطنين نتيجه عودتهم المفاجئه لمصر من جراء الاعتداء العراقي الغاشم علي الكويت ، تاركين كل مايملكون فضلا عن الظروف السيئة التي عانوها في رحلة العودة - وما يقتضيه من معاملتهم معاملة خاصة تؤكد احتضان مصر لأبنائها العائدين من هذه المحنه واحساس الجميع بمشكلاتهم بحس مرهف وبأسلوب طيب يضمد جراحهم ويخفف من آلامهم .

ب - كثافة المواطنين الوافدة بمكتب سجل مدني المركز الرئيسي الذي يقدم خدمات الأحوال المدنية للمصريين المقيمين بالخارج بصورة غير عادية نتيجة العودة الجماعية المفاجئة للعديد من المصريين المقيمين بالكويت والعراق والسعودية والامارات بالاضافة الي غيرهم من المقيمين بدول العالم الأخري طالبين بطاقات اثبات تحقيق شخصية ومستخرجات لشهادات ميلاد لهم أو لأبنائهم أو بيانات للقيود العائلية .

ح - عدم حمل غالبيتهم - نتيجة لظروف الحرب - لأية مستندات مؤيده لبياناتهم بالأحوال المدنية مما يتعذر معه التحقيق من صحة ما يدعونه من واقعات ميلاد أو وفاه وصعوبة عرض طلباتهم علي اللجنة القضائية المختصة باصدار قرارات التصحيح وساقطي قيد الميلاد والوفاه - بهذه الصورة - فضلا عن

ضرورة عرض أبنائهم علي مكاتب الصحة المختصة لتقدير أعمارهم قبل العرض علي تلك اللجنة مما يزيد من معاناتهم .

د - تقدر الالتزام الكامل بما تقضي به التعليمات المنتظمه للأحوال المدنية من مواجهة هذه الظروف القاهرة وما يقتضيه من المواءمة الكاملة بين الصالح العام وتلك الظروف التي يتعرض لها هؤلاء المواطنون ، وهو ماجري بالمصلحة للتحرك في اطار عدة محاور هي :

أولا : انشاء عدة استراحات جديدة ملحقة بمكتب سجل مدني المركز الرئيسي لاستقبال هؤلاء المواطنين مع تزويدهم بمندوبين من الاستعلامات العامة بالمصلحة وتثبيت اللوحات الارشادية التي توضح المستندات المطلوبه وبدائلها لكل حالة .

ثانيا : تدعيم المكتب المذكور بعدد مناسب من العاملين من المشهود لهم بالكفاءة وحسن الخلق وسعة الصدر من المدنيين وعدد آخر من الضباط وتلقين الجميع الظروف الصعبة التي يمر بها هؤلاء المواطنين - لضرورة حسن استقبالهم وتقديم الخدمات لهم بسهوله ويسر - وعرض ما يطرأ من مشاكل علي رئاسة المكتب والقيادات الاشرافية أولا دون التقيد بروتين العمل اليومي ومنعا لتكرار تردد المواطنين علي المكتب .

ثالثا : تركيز الاهتمام بالتيسير علي المواطنين باستلام ما يتوفر لديهم من مستندات أو صورها دون التقيد بما تقضي به اللوائح والتعليمات وعرض الأمر علي رئاسة المركز لتقييم المستندات المتوفرة في ضوء الظروف الطارئة واعتماد قبول صور جوازات السفر وكذا صور شهادات الميلاد الأجنبية بدلا من طلب أصول تلك المستندات .

رابعا : مؤاخذه كل من يقصر في معاملة هؤلاء المواطنين المعامله الطيبه بشدة بما يردع غيره ، وابعاد تلك العناصر لتحقيق الأهداف المنشودة .

خامسا : الاتفاق مع السيد المستشار رئيس اللجنة القضائية التي تنظر حالات التصحيح وساقطي قيد الميلاد والوفاه بعقد اللجنة أكثر من مرة كل اسبوع تقديرا لظروف هؤلاء المواطنين حتي يتاح لهم سرعه الحصول علي مستخرجات لشهادات ميلاد أبنائهم وتقديمها للمدارس والجامعات المصرية .

سادسا : الاتفاق مع وزارة الصحة علي عدم عرض الأطفال من ساقطي القيد علي مكاتب الصحة المختصة لتقدير أعمارهم قبل العرض علي اللجنة اكتفاء بعرضهم علي السيد مدير ادارة الشئون الصحية عضو اللجنة القضائية وتيسيرا علي هؤلاء المواطنين وتقديراً لظروفهم اكتفي بما يقدمونه من مستندات أو قرائن تفيد في تقدير أعمار أبنائهم من ساقطي القيد في حالة عدم وجود شهادة ميلاد أجنبية لهم .

سابعا : تقديرا من المصلحة لظروف هؤلاء المواطنين فقدمت المصلحة بمذكرة لوزير الداخلية لاخطار وزير التربية والتعليم باقتراح يقضي بالموافقه علي قبول الادارات التعليمية علي مستوي الجمهورية علي ما يقدم من طلبات لالتحاق أبناء المصريين العاملين بالكويت والعراق دون التقيد بشرط تقديم شهادة الميلاد اكتفاءاً بأخذ تعهد علي ولي الأمر بتقديمها في أقرب فرصة بعد صدور قرار اللجنة المختصة بها وقد تم تنفيذ هذا الاقتراح .

ونتيجة لذلك فقد أسفرت سياسة الدوله لتبني مشاكل المصريين العائدين من الكويت والعراق لبذل أقصي الجهود الممكنه مما أسفر عن تسجيل الآف من واقعات

الأحوال المدنية للمصريين المقيمين في الخارج العائدين من دولة الكويت والعـــــراق خلال الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتي ١٩٩٠/١٢/٣١ بسهولة ويسر بعد اصدارها من اللجنـــــة المختصة ومواجهة هذه الظروف القاهرة التي طرأت نتيجة أحداث حرب الخليـــــج ويوضح البيان الاحصائي المقارن التالي تلك النتائج ٠

بيان احصائي مقارن بواقعات الأحوال المدنية
التي تم تسجيلها والبطاقات التي صدرت خلال
الاشهر من أغسطس حتي ديسمبر مـــــــن
١٩٨٧ - ١٩٩٠

نوع القيد	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
مواليـــد	٩٠٧٢	١١٢٩٨	١٠٦٥٨	١٧٤١٠
وفـــــاه	٨٠٧	٩٤٥	١١٤٨	٨٤٨
زواج	٣٦٢	٣٦٤	٤٥٨	٥٨٥
طـلاق	٦١	٧١	١٢٠	٨٢
بطاقات شخصية	١٠٢	٩٦	١٢٦	٣٠٠
بطاقات عائلية	٦	٣٠	٣٦	٢٢٠

ثالثا · الانعكاسات الأمنيه لحرب الخليج علي قطاع امن المواني :

انعكست ملامح حرب الخليج علي الحركة بالمواني والمنافذ التابعه للمصاحة خاصة المواني التي استقبلت المصريين العائدين من دولتي الكويت والعراق ودول الخليج التي تأثرت بتلك الاحداث ، مما اقتضي ضرورة سرعة اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها احكام السيطرة الأمنية بتلك المواني في اطار خطة التأمين المنفذه بكل ميناء مع تطويرها بما يتناسب مع الأحداث · كذا العمل علي تسهيل وسرعة انهاء اجراءات وصول القادمين وتقديم كافة التيسيرات لهم في محيط تلك الاجراءات وذلك علي النحو التالي :

- دعم مواني نويبع والسويس وشرم الشيخ وسفاجا بمجموعات عمل للمشاركة في مواجهة حركة وصول الركاب المتدفقه مع بداية الأحداث وعودة العاملين بدولتي الكويت والعراق - ضمت هذه المجموعات عناصر من ضباط المباحث والمفرقعات واستهدف ذلك احكام السيطره الأمنية ودقة فحص القادمين ووسائل تنقلاتهم من سيارات وشاحنات وغيرها وما بحوزتهم من أمتعة ومتعلقات وتوسيع دائرة الاشتباه في محيط الركاب واستخلاص حالات الاشتباه وتحقيقها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الاخري العاملة بالمواني (جوازات - أمن دولة ··· الخ)

- فتح ميناء شرم الشيخ البحري أمام الملاحة الدولية لاستقبال عبارات العائدين وسياراتهم القادمة من ميناء العقبة الأردني خاصة بعد تزايد معدلات الوصول بميناء نويبع عن الطاقة الاستيعابية المحددة للميناء حتي تم تجهيز الميناء خلال ٢٤ ساعة بكافة الخدمات الأساسية والمعاونة لاستقبال العائدين وسياراتهم كالجوازات والجمارك والمرور والبنوك والتوكيلات الملاحية والنوادي الدولية للسيارات (التربتيك) والصوامع والشحن والتفريغ والنقل والمواصلات ·· وغيرها

ومع سرعة تجهيز الميناء بهذه الخدمات اقتضي الأمر اعداد كميات كبيرة

من اللوحات المعدنية خلال ٢٤ ساعه لمواجهة أعداد السيارات القادمة عبر ميناء نويبع وشرم الشيخ .

- توفير الطاقة البشرية الاشرافية بموانى نويبع وشرم الشيخ وسفاجا لتتولي تقدير المواقف من خلال ممارسة ميدانية فعلية واتخاذ الاجراءات المناسبة للسيطرة عليها وتطوير الاجراءات وطرق فحص القادمين وأمتعتهم بما يتناسب مع أعداد العائدين الهائلة وظروف الأزمة والتنسيق مع الجهات الأمنية والسلطات الجمركيه وأجهزة الخدمات المعنية الأخري للسيطرة علي تزايد أعداد العائدين بطريقة تجاوزت السعة المقررة لأي ميناء من هذه الموانى .

الخدمات التي قدمت للعائدين :

- قامت أجهزة أمن الموانى فور وصول العائدين بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات وشرطة النقل والمواصلات بتوفير اعداد كبيرة من الاتوبيسات لنقل العائدين الي محافظاتهم مجانا - كما ساهمت المصلحة في اعداد الخدمات اللازمة بتنظيم عمليات ركوب وترحيل العائدين علي تلك السيارات وتنظيم الخطوط الي المحافظات بما يتناسب مع أعداد ركاب كل محافظه .

- ساهمت أمن الموانى بالتنسيق مع مديرية الصحة بجنوب سيناء في توفير الخدمات الصحية بكل من ميناء نويبع وشرم الشيخ وتوفير أعداد من سيارات الاسعاف المجهزة بكل ميناء بهدف اسعاف الحالات المرضية التي وصلت مع العائدين كذلك نقل بعض الحالات التي تتطلب نقلها الي المستشفيات .

- الاشراف علي توزيع الوجبات الغذائية التي خصصتها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية للعائدين وتنظيم وحصر تلك العملية داخل الميناء والتأكد من استلام كل راكب لما هو مخصص له - كذا الاشراف علي شحن حوالي ١٠٠ ألف وجبه

غذائية علي العبارات واتخاذ الاجراءات الخاصة بذلك ، وذلك لتوزيعها علي المصريين العائدين اثناء فترة التكدس .

- الاشراف علي صرف كوبونات البنزين للعائدين وبصحبتهم سياراتهم وليس لديهم ما يكفيهم من النقود لاستكمال رحلة سفرهم الي بلادهم بالمحافظات .. وقد قدمت محافظة جنوب سيناء قيمة هذه الكوبونات .

- تجهيز ساحة داخل كل ميناء خصصت لاستقبال حقائب وأمتعة الركاب من العبارات زودت بخدمات سريعه ونظامية لارشاد الركاب العائدين لسرعة استلام حقائبهم وامتعتهم واجراء سيطرة أمنية فعالة علي عمليات استلام تلك الحقائب وحصول كل راكب علي أمتعته بسهولة ودون مشقة .

- التنسيق والتعاون مع السلطات الجمركيه في تنفيذ توجيهات وتعليمات القيادة العليا في منح العائدين تسهيلات جمركية علي أمتعتهم وسياراتهم وحل أية عقبات أو مشكلات تعترض تلك الاجراءات تيسيرا عليهم ودون المساس أو الاخلال بالاجراءات الأمنية المتبعة .

ضبط القضايا في الموانى خلال فترة أزمة الخليج :

كان لقطاع البحث الجنائي لأجهزة أمن الموانى دوره الهام خلال فترة أحداث حرب الخليج (الفترة من ١٩٩٠/٨/١ حتي نهايه شهر فبراير (١٩٩١) في مكافحة الجريمة وأن بعض العناصر استغل تلك الظروف وحاول ارتكاب جرائمه المتنوعة سواء باندساس بعض العناصر الارهابية والمكلفه بتنفيذ تعليمات ارهابيه داخل البلاد بين الركاب أو محاولات تهريب النقد أو البضائع أو الذهب أو المعادن الثمينة أو جلب المخدرات أو تهريب السلاح الي داخل البلاد أو ارتكاب جرائم السرقه داخل الدوائر الجمركية مستغلين الأعداد الهائلة من الركاب وذلك علي النحو التالي :

أولا : شاركت أجهزة المصلحة في تأمين وصول وسفر (٢٩٣٤٩٤) راكب خلال تلك الفترة .

ثانيا : -

- في مجال مكافحة جرائم تهريب النقد والبضائع والذهب والمعادن والعملات المزورة :

- تم ضبط عدد ٩٩ قضية تهريب نقد مصري وأجنبي بلغت قيمه المضبوطات فيها ٤٧١٢٩٥ جنيه مصري .

- تم ضبط ٩٢٣ قضيه تهريب بضائع بلغت قيمه المضبوطات فيها ٣٠٩٥٣٧٨ جنيه مصري .

- تم ضبط عدد ١٢ قضية تهريب ذهب ومعادن ثمينه بلغت قيمة المضبوطات فيها ١٩٩٣٤٧ جنيه مصري .

- تم ضبط عدد ٧٠ قضية لمحاولات ادخال عملات أجنبيه مزورة للبلاد .

ثالثا : في مجال مكافحة المخدرات :

خلال الفترة المشار اليها تم ضبط عدد ٢٨ قضية تهريب حشيش وأفيون وهيروين وسائل الميثدرون وأقراص أبو صليبة وكان أهم وأبرز تلك القضايا استغلال بعض عناصر المهربين للتسهيلات المقدمة للعائدين من قبل السلطات الجمركية وقاموا بجلب شحنه من المخدرات بلغ وزنها ٣٧ كيلو جرام حشيش ٤٫٨٥٠ كيلو جرام هيروين كانت مخبأة داخل مخازن سرية مصنعة خصيصا لأغراض التهريب بجسم سيارة بيجو ٥٠٤ تم اعداده في الأردن وقدموا بها الي البلاد عبر ميناء نويبع البحري مندسين بين العائدين وسياراتهم .

رابعا : في مجال الأمن الجنائي (السرقات - السلاح - التزوير) :

- تم ضبط عدد ٤٥ قضية سرقه خلال تلك الفتره تم فيها ضبط جميع المتهمين والمسروقات واتخذت الاجراءات القانونية حيالها ، كان من أبرزها عدد ١٣ قضية سرقة داخل الدائرة الجمركية بميناء نويبع البحري عن وقائع ضبط بعض العائدين متلبسين بسرقة حقائب زملائهم من ساحة استلام الحقائب . وكان ذلك نتيجة ايجابية لتكثيف وانتشار القوات السرية بين الركاب وتوسيع دائرة الاشتباه في محيطهم ودقة فحص المغادرين وما بحوزتهم من أمتعة وحقائب علي أبواب الخروج من الميناء .

- تم ضبط عدد ١٦ قضية لمحاولات ادخال أسلحة وذخائر الي داخل البلاد خلال تلك الفترة حيث استغل بعض العائدين التسهيلات الجمركية المتاحة لهم وحاول البعض تهريب بعض الطبنجات والرشاشات مخبأة بأمتعتهم .

- تم ضبط عدد ٢٢ قضية تزوير مستندات ووثائق عن وقائع استخدام بعض الركاب القادمين والمغادرين للبلاد لمستندات ووثائق سفر مزورة أو تقديمها للافراج جمركيا عن رسائل وبضائع واردة من الخارج أو تقديمها للسلطات الجمركية ضمن أوراق تصدير بعض الرسائل المصدرة للخارج .

خامسا : في مجال الأمن السياسي :

- قامت أجهزة أمن الموانى بالاشتراك والتنسيق مع مباحث أمن الدولة بميناء نويبع في ضبط مجموعات متعددة من المصريين والعرب القادمين للبلاد بهدف القيام بعمليات تخريبية داخلها وارتكاب حوادث اغتيالات لبعض الشخصيات السياسية والعامة ، كما تم ضبط بعض الشراك الخداعيه المجهزة والمعدة للتفجير مع البعض منهم وتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالهم .

الصعوبات التي واجهت فريق العمل :

- عدم توافر خطوط تلفونات كافية لمواجهة حالات الطوارئ ، اذ أنه لم يكن هنـــاك سوي خط تلفوني واحد لكل أجهزة الأمن بميناء نويبع .

- عدم قيام شركات النقل بتوفير العدد الكافي من العبارات اللازمه لنقل الركـــاب والسيارات والثلاجات التي تقوم بنقل البضائع من والي الدول العربية عن طريـــق نويبع .

- الظروف القهرية والصعبة التي عاشها المواطنون العائدون مع عدم الوعي بالنسبـــه لعدد كبير منهم جعلهم يندفعون باعداد كبيرة عند نزولهم من العبارات واستلامهـــم لأمتعتهم مما تسبب في الكثير من الحوادث وضياع الأمتعه .

- عدم توافر العدد الكافي من سيارات نقل العفش من العبارات الي ساحة تواجـــد المواطنين وكذا الشيالين ، مما دعا الي الاستعانة بأفراد المجندين لانزال هـــذه الكميات الكبيرة من الأمتعة من البواخر ونقلها الي الساحة .

رابعا : الانعكاسات الأمنيه لأزمة الخليج علي قطاع الأموال العامة :

من الملاحظ أن انعكاسات أزمة الخليج قد تذبذبت من شدة التأثير وضعفـــه طبقا لطبيعة المتغيرات المرتبطة بذلك ومالها من آثار علي القطاع الأمني ذاتـــه، فاذا كانت ملامح الازمة قد تبدت واضحة في كثير من القطاعات الأمنيه وتحملـــت بعض القطاعات فيها جهدا كبيرا ، فان الأمر قد اختلف الي حد ما بالنسبه لقطـــاع الأموال العامة ، والذي يرتبط أداؤه بحركه السفر للخارج فاذا كان معدل السفر الـــي الخارج مرتفعا فمن المتوقع أن ترتفع معدلات جرائم التزوير في الأوراق والأختـــام الرسمية - وبشكل خاص تلك التي تتطلبها أوراق السفر كالجوازات والبطاقـــات الشخصية والعائلية وشهادات الاعفاء من الخدمة العسكرية وشهادة الخبرة والشهـــادات الدراسية ، ورخص القيادة وتصاريح العمل والسفر ، وجدير بالذكر القول بأنـــه خلال فتره حرب الخليج قد انخفض معدل الراغبين في السفر الي الدول العربيـــه،

وبالتالي فقد انخفضت تبعا لذلك حالات التزوير في المستندات ، وتؤكد الاحصاءات الرسميه بشأن جرائم التزوير انخفاض حالات التزوير ابان فترة الحرب عن الفترة السابقة عليها حيث كانت أثناء فترة الحرب ٣٨٨ حالة تزوير بينما كانت في الفترة السابقة علي فترة الحرب ٥٢٧ حالة .

وعلي الجانب الآخر فهناك جرائم اخري للتزوير تتعلق بالعملات الأجنبية والتي يزيد معدلها اذا زادت معدلات عودة المسافرين الي البلاد سواء كانوا مواطنين أو أجانب ، حيث يزداد معدل تداول العملات الأجنبية المطروحة والتي يستحوذ الأشخاص علي معظمها دون علم بأمرها ، ويكاد يكون ذلك ماحدث بالتحديد خلال فترة الأزمة العراقيه الكويتية ، والتي ارتفع في سياقها اعداد القادمين من المنافذ البرية والبحرية والجوية ، وأدي ذلك الي ارتفاع حالات ضبط العملات الاجنبية المزوره وبشكل خاص في الداخل حيث يجدها المتخصصون في مثل هذه الجرائم فرصة سانحه للزج بأوراق من العملة المتنوعة ، ويصعب في هذه الظروف تحديد مصدرها ، ويؤكد ذلك الاحصاء الخاص بجرائم التزوير حيث تم ضبط ١٠٥ قضية تزوير عملة أجنبية في الفترة من اغسطس ١٩٩٠ حتي نهاية فبراير ١٩٩١ ، (فترة حرب الخليج) في حين كان عدد الجرائم عن الفترة المقابلة والسابقه علي فترة حرب الخليج – عددها ٤٨ قضيه .

كما انخفضت حالات الاحتيال علي راغبي السفر والعمل بالخارج كمحصلة طبيعيه لضعف الرغبه في السفر خلال فتره الحرب ، كما انخفض تبعا لذلك قضايا مزاولة مهنه السفر بدون ترخيص لتصل الي ١٥٤ قضيه خلال فتره الحرب مقابل ٣٨٤ قضيه في الفترة السابقه علي الحرب ، يضاف الي ذلك انحسار بعض الجرائم المتعلقة بالنقد وبشكل خاص تجارة العملة خارج نطاق البنوك (أي بالسوق السوداء) وذلك بسبب قله المعروض من العملات الأجنبيه والتي تسببت فيه الحرب

وان كانت قد ظهرت صور اخري كمحاولة البعض شراء الدينار الكويتي بعد انخفاض سعره آملين أن تعود الاوضاع الي ماكانت عليه من الاستقرار ، وعندئذ يتم طرح الدينار بسعره الطبيعي .

جرائم تتعلق بالمال العام وتأثير حرب الخليج عليها :

ويقصد بهذه الجرائم تلك التي تضر بالمال العام ، وتشمل هذه الجرائم الاختلاس أو الاستيلاء دون وجه حق علي المال العام وقد ضم قانون العقوبات مجموعة من المواد والنصوص التي تحدد العقوبات بالنسبة لهذه الجرائم . ومن الملاحظ ارتفاع معدلات هذه الجرائم خلال بعض الازمات التي تمر بها المجتمعات وبشكل خاص الازمات الاقتصاديه ، الا أنه لم تتوفر لدينا احصاءات بشأن هذا النوع من الجرائم خلال فتره الحرب ، وان كانت المقابلات المتكرره والمتعمقه مع المسئولين بالادارة العامة لمباحث الاموال العامة تؤكد الثبات النسبي في معدلات ذلك النوع من الجرائم في الفتره من اغسطس ١٩٩٠ حتي آخر فبراير ١٩٩١ .

وقد يفصح التحليل لمعدلات هذا النوع من الجرائم عن ارتفاع بعضها وذلك خلال فترات لاحقه ، لان آثار الازمات الطارئه لا تظهر بشكل لحظي متزامن مع ظروف الازمات ولكن يكون لها انعكاساتها التي من المتوقع ظهورها في اعقاب مراحل الازمة التي يمر بها مجتمع من المجتمعات .

خامسا : الانعكاسات الأمنيه لحرب الخليج علي قطاع المرور

فور اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت نزح عدد كبير من المواطنين المصريين العاملين هناك بسياراتهم الي الأراضي السعودية كذلك نزح عدد كبير من أهالي الكويت والسعودية وبعض دول الخليج ومعهم سياراتهم الي ميناء نويبع .

ولما كانت العودة فجائية غير ممهدة فقد عجز الكثيرون عن سداد كافة الرسوم المقررة بقانون المرور ولائحته التنفيذية وكذا تواجدهم بالبلاد لمدة تزيد عن المدة المسموح بها قانونا لسيارات العابرين والسائحين وهي ثلاث شهور . لذا فقد كان من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات للتيسير علي المواطنين دون اتباع الاجراءات المقررة بقانون المرور ولائحته التنفيذية وهي :

أولا : تيسيرا علي المواطنين العائدين من دولة الكويت والعراق بسياراتهم وعدم مقدرتهم علي سداد كافة الرسوم المقررة والموجودين بميناء نويبع ثم عمل التسهيلات التالية :

١ - يتم الفحص الفني للسيارات القادمة من الكويت والعراق علي أورنيك فحص (مطابقة) بدون رسوم .

- والمقرر قانونا أن يتم الفحص الفني علي أورنيك فحص فني نظير رسم مقرر وفقا لاحكام المادة ٢٢٨ من اللائحة التنفيذية .

٢ - يؤخذ تعهد علي مالك السيارة بتقديم وثيقة التأمين الاجباري عن سيارته الي احدي وحدات مرور الجمرك القريبة من محل اقامته عقب وصوله الي محل اقامته .

- والمقرر قانونا أن يتم تقديم وثيقة التأمين الاجباري عند دخول البلاد طبقا لاحكام الماده ١١ من قانون المرور .

٣ - يسمح له بالسير بنفس اللوحات المعدنيه المنصرفة له من دولة الكويت أو العراق دون استبدالها باللوحات المصرية وذلك لمدة أسبوع يتقدم بعدها الي وحدة مرور الجمرك القريبة من محل اقامته لاستكمال باقي اجراءات الترخيص المقررة .

- والمقرر قانونا أن يمنح تصريح مؤقت للسير داخل البلاد لمدة تطابق مدة الافراج الجمركي الممنوح له ويمنح لوحات معدنية مصرية جمرك بعد سداد تأمين اللوحات ورسم استعمال اللوحات طبقا لاحكام المادة ١٣ من قانون المرور .

- وتم تطبيق تلك الاجراءات تحت اشراف لجنه من الادارة العامة للمرور توجهت لميناء نويبع لهذا الغرض ، وأذيعت تلك التعليمات الي جميع وحدات مرور الجمرك بالجمهورية لتنفيذها .

ثانيا : ونظرا لتزايد عدد المصريين العائدين من دولة الكويت والعراق بسياراتهم وتزايد الضغط علي مكاتب نوادي السيارات لاستخراج دفتر المرور الدولي فقد تم الاتفاق مع مصلحة الجمارك علي أن يتم الافراج عن سيارات العائدين بموجب تعهد شخصي لمدة شهر دون شرط وجود دفتر المرور الدولي من نادي السيارات لأنه هو الضمان لاعادة تصدير السيارة أو تسديد كافة المستحقات عليها .

ثالثا : نتيجة لتزايد عدد سيارات العائدين وقلة عدد وحدات مرور الجمرك علي مستوي الجمهورية رغم زيادة عدد العاملين بها من ضباط ومهندسين وموظفين مدنيين لمواجهة هذا الضغط حدث ازدحام بتلك الوحدات وتيسيرا علي المواطنيين العائدين المقيمين بالمحافظات التي لا يوجد بها وحدة مرور جمرك تم اصدار تعليمات الي جميع ادارات وأقسام مرور الجمهورية بأن المواطنين العائدين من الكويت والعراق بسياراتهم الي البلاد سوف يتوجهون الي أقرب وحدة جمارك للحصول علي الافراج الجمركي المؤقت ثم يتوجه الي قسم مرور محل الاقامة التابع له للترخيص وتصرف له لوحات معدنية ملاكي تحت مسمي موقوفات ويثبت في التصريح المؤقت

بالمداد الاحمر كلمة موقوفات ولا يتم التصرف فيها قبل الرجوع الي الجمارك وذلك بعد استكمال باقي الاجراءات والتراخيص المقررة بقانون المرور ولائحته التنفيذية وتقديم وثيقة التأمين الاجباري عن المدة الممنوح له الافراج الجمركي عنها .

رابعا : وقد سمحت الجمارك بتقسيط الجمارك المستحقه علي تلك السيارات والافراج عنها تحت نظام التقسيط وطبقا لذلك صدرت التعليمات لجميع ادارات وأقسام مرور الجمهورية باتباع الاتي للسيارات المفرج عنها تحت نظام التقسيط :-

١ - ادارات وأقسام المرور التي يتواجد لديها لوحات جمرك تظل السيارات المفرج عنها تحت نظام التقسيط تحمل لوحات بأرقام جمركية حتي سداد آخر قسط من الرسوم المستحقة ويتم التأشير بالمداد الأحمر بتصاريح السير بحظر التصرف قبل الرجوع للجمارك .

٢ - ادارات وأقسام المرور التي لا يتواجد لديها لوحات جمرك يتم صرف لوحات معدنية وفق نوع المركبة (في حالة الافراج عنها تحت نظام التقسيط) تحت مسمي موقوفات ويؤشر بالمداد الأحمر بتصاريح السير بحظر التصرف قبل الرجوع للجمارك .

خامسا : بالنسبه لقطاع الادارة العامة لتصاريح العمل

وينحصر عمل هذا القطاع فيما يلي :

- توجيه وتنسيق ومراجعة وحدات تصاريح العمل الجغرافية بمديريات الأمن
- اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بقانون تصاريح العمل القوانين المعدله له واقتراح أفضل النظم لتطوير العمل بها .
- ابداء الرأي نحو الترخيص بممارسة نشاط تسفير المصريين للعمل بالخارج الذي

تمنحه وزارة القوي العامله طبقا للقانون ولها في ذلك جميع المعلومات واجـــراء التحريات .

- التعاون مع أجهزة الأمن المختلفه لضبط المهتمين والمحكوم عليهم الهاربين عنـــد تقدمهم بطلبات للتصريح لهم بالعمل لدي الهيئات الأجنبية .
- اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد المواطنين المخالفين للقوانين المتعلقة بتصاريـــح العمل لدي الهيئات الأجنبية ، واتخاذ الاجراءات القانونية قبلهم .
- ضبط تصاريح العمل المزورة مع اخطار الادارة العامة لمكافحة جرائم الأمـــوال العامة للسير في باقي الاجراءات .

الانعكاسات الأمنية لحرب الخليج علي قطاع تصاريح العمل

أولا : من حيث عدد تصاريح العمل :

يوضح الجدول التالي (أ) حركة هجرة العمالة المصرية لدول الخليج والذيـــن صدر لهم تصاريح عمل خلال السنوات ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ وحتي آخر ابريل ١٩٩١ .

جـدول (أ)

عدد تصاريـح العمل

الشـهر	عام١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩١
ينايـــر	٦٠٥٤٣	٦٢١٠٨	٤٩٦٨٠	٣٣٢٦٢
فبراير	٦٩١٠٦	٥٧٠٣٦	٤٧٠٣٢	٤٤٣٩٣
مـارس	٦٠٥٦٣	٥٦٤٤٦	٤٧٤١٩	٥٨٩٢٠
أبريـــل	٣٣١٦٥	٣٧٥٠١	٣٧٦١٣	٧٤١١٣
مايـــو	٥٧٠٨٠	٧٤١٨٩	٧٨٢٨٧	
يونيـو	٨٩١٦٣	٦٩٩٦٤	٦٢٢٠٠	
يوليـــو	٩٢٢٠١	١٤٨٣٥٦	١٣٧٨٥٩	
اغسطس	١٧٢٤٣٢	١١٩٩٣٢	٨٦٥٦٤	
سبتمبـر	١١٨٨٣٧	٦٢٥٧٤	٨٦٧١٢	
اكتوبـر	٨٢٥٢٨	٤٩٩٧٣	٤٨٣١٤	
نوفمبـر	٦٧٣١٠	٤٥٦١٠	٤٣٥٤١	
ديسمبـر	٦٠٣٩٩	٤٨٥٧٢	٤٨٧١٢	
الاجمالي	٩٦٣٣١٧	٨٢٣٣٦١	٧٦٣٩٣٣	

مصدر الجدول سفارة مصر (ب)

ويتضح من تحليل الجدول (أ) انخفاض معدلات هجرة العمالة المصرية لدول الخليـــج في الفترة من اغسطس ١٩٩٠ حتي آخر يناير ١٩٩١ ثم عادت لتأخذ مجري معدلاتهـــا الطبيعية في شهور فبراير ومارس وأبريل ١٩٩١ .

ثانيا : من حيث الآثار المالية :

أما من حيث الأثار المالية فقد أدي ذلك بالتالي الي انخفاض الحصيلة الماليـــة لموارد الدولة من ضرائب ورسوم تصاريح العمل خلال هذه الفترة وعلي النحو الـــــذي يوضحه جدول (ب) التالي :

جدول (ب)

موارد الدولة من ضرائب ورسوم تصاريح العمل (بالجنية المصري)

الشهر	عام ١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩١
يناير	٩٣٢١٩٠٤	٩٤٤٤٧٩١	٨٢٠٦٣٦٣	٤٩٢٥٦٢١
فبراير	١٠٣٩٦٤٠٧	٨٥٥٤١٩٧	٧٦٧٣١٢٦	٦٦٦٢٢٣٥
مارس	٨٨٥٥٦٨٠	٨٣٦٥١٥٤	٧٦٤٧٨٧٣	٩٢٣٢٤٧٢
أبريل	٥٤٠٢٠٥٦	٥٨٩٧١١٧	٦٤٠٥٨٢٨	١١٧٩٦٣٨٠
مايو	٩٤٤٨١٧٥	١١٣٨٢٠٨٠	١٢١٤٠٤٩٤	
يونيو	١٣٥٨٩٠٧٦	١١٠٦٥٢٨٩	١٠٥١٦٥٩٣	
يوليو	١٥٣٠١٧٩٧	٢٣٠٣٠٨٨٨	٢٢٤٨٥٣٠٨	
اغسطس	٣٦٨٤٣٦٨	٢٠٦٤٦٦٨٠	١٤٩٩٧٢٠٤	
سبتمبر	١٦٨٤٧٦١٠	١١٠٥٨٦٤٦	٩١٦٩١٠٧	
اكتوبر	١٢٠٣٩٩٩١	٨٥٥٦٦٤٥	٧٦٢٥١٢٥	
نوفمبر	٩٧٩٠٤٥٤	٧٦٠٩٩٥٥	٧٥٧٨٥٣٦	
ديسمبر	٨٨٦٨١٧٧	٧٩٥٣٣١٤	٧٧٨٥٨٤١	
الاجمالي	١٤٦٧٢٦٣٩٥	١٣٣٥٦٤٧٥٦	١٢٢٢٣١٣٨٨	

ويتضح من الجدول انخفاض موارد الدولة من ضرائب ورسوم تصاريح العمل في الفترة من يونيو ١٩٩٠ حتي فبراير ١٩٩١ وهي الفترة التي كانت فيها حرب تحرير الكويت ، ثم عادت المعدلات الي طبيعتها ابتداء من مارس ١٩٩١ حتي وقتنا هذا .

ثالثا : من حيث استرداد الرسوم والضرائب المفروضة علي تصاريح العمل :

عند بداية حرب تحرير الكويت بدأت الادارة العامة لتصاريح العمل رد قيمة الرسوم والضرائب للمواطنين العائدين من دول الخليج علي اساس أنهم قضوا فترة صغيره من المدة المنصوص عليها في تصريح العمل ويوضح الجدول التالي (ج) الزيادة في استرداد قيمه رسوم وضرائب تصاريح العمل خلال فترة الحرب .

جدول (ج)

استرداد الرسوم والضرائب (بالجنيه المصري)

الشهر	عام ١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠
يناير	٢٣٢	٣٦٤	٦٣٠
فبراير	٢٢٤	٢٩١	٦٦٣
مارس	٢٢٢	٢٥٩	٦٦٦
ابريل	٢٤٣	٢٠٦	٣٩٩
مايو	١٤٨	١٨٢	٣٨٤
يونيو	١٦٨	١٩٥	٣٦٧
يوليو	١٣٢	٨٨	١٢٥
اغسطس	٨١	٢٧٠	٥٦٨
سبتمبر	١٨٦	٥٤٥	١٩٨٧
اكتوبر	٣٠٠	٧١٥	١٥٩٧
نوفمبر	٣٥٦	٤٨٠	١١٦١
ديسمبر	٣٧٥	٨٢٨	٨٢٥
الاجمالي	٢٥٦٨	٥٣٣٣	١٠٣٧٢

(المصدر ص)

من الجدول السابق تتضح الزيادة في استرداد قيمه الرسوم خلال الفترة من اغسطس ١٩٩٠ حتي ديسمبر ١٩٩٠ وهي فترة الحرب مع العلم بأن عمليه الاسترداد

قد شهدت تناقصا ملحوظا منذ شهر ديسمبر سنه ١٩٩٠ الي حد انعدامها حاليا وذلك بناء علي ما أصدره السيد مدير مصلحة الضرائب بشأن عدم رد قيمة الرسوم والضرائب للمواطنين الذين صدرت لهم تصاريح العمل طالما كانوا قد استخدموا هذه التصاريح ولو لسفرة واحدة وليوم واحد .

سابعا : الانعكاسات الأمنية لمشكلة الخليج علي قطاع التموين :

لحسن الحظ تصادف موعد اشتعال حرب الخليج مع توفر مخزون سلع يكفي لمدة ٦ شهور ، هذا بالاضافة الي أن عدة بواخر تحمل الدقيق والقمح كانت في طريقها الي الكويت فغيرت خط سيرها وأفرغت حمولاتها في مصر وقررت اهدائها للشعب المصري مما جعل هناك زيادة في المخزون واطمئنان لعدم التعرض لنقص السلع الرئيسية بالأسواق .

لكن هناك بعض الانعكاسات الأخري السلبية التي امتلابها الشارع المصري خلال الفترة من أول اغسطس ١٩٩٠ حتي آخر يناير ١٩٩١ نوضح أهمها فيما يلي :

- مع عودة الكثير من بلاد الخليج ببعض من أموالهم كان هناك احساس بالاحباط لعدم ادخار ما يكفي الفرد لتحقيق الهدف الذي سافر من أجله الي خارج وطنه . وبالتالي فقد عاد وهو يحلم باستثمار هذا القليل في مشروعات محليه من شأنها أن تعوضه مافقده .. ونتيجه لذلك تكونت مجموعات من النصابين الذين راحوا ينصبون لهم شباك المشروعات الوهمية ليوقعونهم فيها .

- كان أقصر طريق امام العائدين للتربح السريع هو السوق السوداء .
- بدأ بعض العائدين في الاشتراك في عمليات الغش التجاري لبعض السلع وطرحها في الأسواق بالأسعار المتداوله مثل :
  - غش قطع غيار السيارات .

- شراء البطاريات القديمة واعاده شحنها وتشغيلها وطباعة ضمان يرفق بها .
- صناعة أجهزة الراديو والتليفزيون .
- أنشئ مصنع صغير للسلك وتم ضبطه بعد انفجار بعض الأجهزة وبعض الحرائق .
- شراء السلع القادمة بأسعار رخيصه من كوريا وتايوان والتي ترسل الي البلاد بدون كتابه المصدر والمواصفات ثم اعاده طباعته مصدر أوربي وكتابة بيانات أخري مخالفة ترفع من سعر السلعة ثم بيعها بأسعار باهظة .
- الانفاق علي شحنات من الأغذية التي انتهت صلاحيتها وتقدر أسعارها بحوالي عشر السعر الذي تباع به ، وطرحه في الاسواق .
- زيادة السعر في الأسواق السوداء .
- أضف الي هذا أن انخفاض قيمة العمله العالمية ذاتها مع انعدام تحويلات الخليج من العملات الصعبة تسبب في نقص العمله الصعبة وبالتالي زيادة بعض أسعار السلع الرئيسية مثل الدقيق والأرز .

ثامنا : بالنسبة لقطاع الأمن العام :

وتختص بالتخطيط لمكافحة الظواهر الاجرامية وتقديم المعونة المتخصصة في الجرائم التي تستهدف الأمن في الفروع الجغرافية والتي تجاوز حدود المحافظات والجرائم الدولية كما تختص بتنسيق ومراقبة الجهود المناهضه للنشاط الاجرامي بصوره المختلفه بغية تحقيق أهداف الشرطة في الحد من الجريمة وضبط ما يقع منها .

أيضا يختص بالاجراءات الفنية لكشف الجريمة - من خلال مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية - بالوسائل العلمية ومعاونة أجهزة البحث والتحقيق وصولا للحقيقة في ضبط ما قد يرتكب من جرائم وتخدم أهداف الشرطة في سبيل العمل بمبدأ سيادة القانون ومتابعه ما يستحدث في هذا المجال علي المستوي العالمي ، وأيضا استصدار صحف الحاله الجنائية .

الانعكاسات الأمنيه لمشكلة الخليج علي قطاع الأمن العام :

كانت مسئولية جهاز الأمن العام بكل ما يتبعه من أجهزه هي تأمين عـــــودة المواطنين من أية نقطه الي أية نقطه أخري سواء كانوا مصريين أو عرب . وكـــان فحص حالة وميول هؤلاء الأشخاص العائدين من أصعب المهام التي اشترك فيها جهـاز الأمن العام وأمن الدوله والجوازات وأجهزه أخري .

وقد نتج عن ذلك الفحص زيادة تأمين بعض الأماكن اكثر من غيرهـــــا هذا بالاضافة الي تأمين العرب المقيمين في مصر والذين طلبوا البقاء فيها حـــتي تنتهي الأزمة . وكانت مشكلة هذه الفئة أن بعضهم قد فقد التحويلات التي كانـــت ترسل له من دوله الكويت علي وجه الخصوص فاتجه الي أساليب النصب والاحتيـــال للحصول علي أية مبالغ نقدية .

وكان من أهم التحريات التي واجهت جهاز الأمن العام هو أن هؤلاء العائديـن قد استحضروا معهم وسائل وأساليب جديده من شأنها تطوير الجريمة بالاضافـــة الي أنهم ليسوا من أصحاب السوابق حتي يمكن الكشف عنهم والتوصل اليهم بسهولـــه أضف الي هذا أن هذه الجرائم كانت تحدث صدي قويا - خاصة في الريـــف - لأن المجرم غير المحترف غالبا ما يكون عنيفا جدا نتيجة خوفه الشديد ، فهو يود انهـــاء عملية السرقه مثلا أو النشل أو غيرها بمنتهي السرعة ودون أن يعترض أحـــــد فكان نتيجة هذا عنف شديد يصاحب تنفيذ الجريمة . وزيادة في بعض أنواع مـــن الجرائم كما يوضح الجدول التالي :

حالة الأمن العام

في المدة من ١ / ٨ / ١٩٩٠ حتى ٢٨ / ٢ / ١٩٩١

مقارنة بالمدة المماثلة من العام السابق

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (٢٥٠٠٠ - ٢٠٠٠)

المحافظات	الجنايات الخطيرة																جميع السرقات العامة											
	القتل		السرقة		الخطف		الحرق العمد		سرقات أسلاك		جنايات أخرى		الجملة		سرقات من مساكن		سرقات من متاجر		سرقات سيارات		سرقات ماشية		سرقات (نقل)		الجملة	
	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
القاهرة	٤٤	٢٧	٩١	٦٩	٢	٣	١٦	١٧	٣	٨	١١٤	١٧٨	٢١٥	٣٢٤	٦٣٤	٩٩٤	٣١١	٤١٧	٢١٥	٢٥٦	٣	٢	٤٣١	٦١٦	١٥٩٣	٨٦
الإسكندرية	٢٨	١٤	٤٧	٢٥	٦	—	٥	٤	٢	١٠	٩١	١٠٥	١٧٥	١٥٨	٥٦٧	٩٢٤	١٩١	٣٠٤	١٤٢	١٤٨	٦	٤	١٩١	٣٥٧	١٠٩٥	٣٩
السويس	٣	—	٣	٥.	—	—	—	—	١	٢	١٨	٢٠	٢٦	٢٧	٤٣	٣٦	٢٨	٣٠	١٣	٩	١	٦	٧	٧	٩٢	٨٦
الإسماعيلية	٧	١٣	٤	١	—	—	—	—	٣	٣	١٢	١٠	٢٧	٢٩	٥٣	٥١	٢٦	٢٢	١٩	٢٤	٧	٥	٥	٢	١١٠	٠٤
بورسعيد	١	٣	٢	٢	—	—	—	—	—	—	٨	٦	١١	١٣	١٥	١٩	٨	١٢	١٠	١٧	٢	١	٥	٤	٤٠	٥٣
السويس	—	٥	٢	٢	—	—	—	٢	١	٣	١٢	١٥	٢٥	٢١	١١	٢١	٥	١	٢	١٠	١٠	١٣	١١	١٠	٣٩	٥٥
الجيزة	١٠	٢٢	١٢	٣	١	—	—	—	١	٥	٩	٢٢	٣٣	٥٢	٤٥	٥٨	٤٥	٣١	٤٨	٤٢	٩	١١	١٨	٣٦	١٦٥	٧٨
بني سويف	١٨	١٧	٤	٨.	—	—	٤	٥	١	٥	٣١	٢٤	٦١	٥٩	٤١	٢٥	١١	١٧	٢٩	٥٤	١٦	١٧	٣٣	٣٣	١٦١	٤٦
المنيا	٣١	١٦	٦	٧	١	—	١	٤	٤	١٧	٢٢	٢٠	٦٤	٦٥	٥٦	٤٠٠	٢٤	٢٥	١٠	٣٣	٤٨	١٦	٢٩	٢٩	١٩٥	٠٣
أسيوط	٢٩	٢٤	٦	٩	—	—	٣	٢	٥	١٥	٣٦	٢٧	٧٩	٧٧	٢٣	٣٦	١٢	١٥	٢٩	٤٠	٢٢	٢٤	١٩	٣	١٠٥	١٨
سوهاج	١٦	١٤	١٢	١١	١	١	—	—	—	١	٧٥	٦١	١٠٤	٩١	٤٢	٥١	٢٢	٣٩	٢٢	٤٢	١٦	٨	٤٩	٥١	١٥١	١١
قنا	١٠	١٦	٥	١	—	—	٤	—	—	—	١٥	١٠	٣٤	٢٧	٢٨	٩١	٢٠	٤٠	٩	١٠	١٥	١٧	٢٥	٢٢	١٧٠	٧٧
الغربية	١٢	١٥	٤	٩	—	١	١١	١١	٣	١٠	٢٤	٢٨	٥٤	٧٤	٥٦	٦٩	٣٠	٢٣	١١	٢١	٢٦	٢٤	٣٠	٣١	١٥٣	٧٢
المنوفية	٢٢	١٢	٣	٧	—	—	—	—	١	٤	١٠	٥	٣٩	٢٦	٢٥٣	١٨٩	١١٠	٤٤	٢١٣	٢٣٤	١٢	١٨	٦٥	٦٤	٦٥٣	٤٩
البحيرة	١	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢	١	١٠	٦	١٦	١	٤	—	٥	٦	٣	—	—	١٣	٢٨
الدقهلية	٨	١٤	١١	٩	١	٢	٣	٢	—	—	١٩	٢٨	٤٦	٥٧	١٦	٤٩	٢	١١	٦	١٥	٦	٥	٥	١٢	٣٤	٩٣
الشرقية	٢٢	٣٣	١	—	—	—	—	—	—	—	٧	٩	٣٠	٤٢	٣١	١٧	٥	٤	٤	٤	٨	٤	—	—	٤٨	٢٩
كفر الشيخ	٨٨	١٢١	٦	١١	—	—	١	٣	—	—	٣٧	٢٥	١٣٢	١٦١	٢٤	٤٧	٢٢	١٨	٢	١٥	٤	٦	١٢	٢٧	٦٤	١٣
الدقهلية	٥٠	٦٤	١	٣	—	—	—	١	—	—	١٠	٢٠	٦١	٨٨	٢٠	٢٦	٩	١١	١	٢	٤	١٣	١١	٦	٤٥	٥٩
الفيوم	٤٥	٢٣	١	٣	—	—	—	١	—	—	١٧	١٤	٧٢	١٠	٢٦	٢٦	٧	٧	١٣	١٣	٦	١٦	٨	٤	٦٠	٦٧
الوادي الجديد	٥	٥	٧	٤	١	—	—	—	١	١	١٣	٢٢	٢٤	٣٥	٢٦	٢٦	٧	١٠	٧	٩	٧	٨	٢	٥	٤٩	٥٨
مطروح	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٣	—	٦	٦	١	١	—	١	—	—	—	—	٣	٨
جنوب سيناء	—	٢	—	١	—	—	—	—	—	—	٢	٢	٤	٦	٧	٥	١	٤	٤	٢	—	—	—	٣	١٢	١١
البحر الأحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٤	٥	٥	٩	٩	٢	٣	—	١	—	—	—	—	٨	١٠
الوادي الجديد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	٥	٢٠	٥	١٨	٣٧	٤	٣	٢	٤	—	—	١	—	٢٥	٤٣
الحدود الشمالية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٩	١٤	٩	٨	٦	٣	٤	—	—	—	—	—	—	١٢	٩
الحدود الجنوبية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع الكلي	٤١٨	٥١٨	٢١١	٢١٥	٩	٧	٥٤	٥٩	٣٤	٨٤	٦٠٩	٦٦٩	١٣٣٥	١٥٥٢	٢٠٥٧	٢٩٣٤	٩٠٦	١٠٩٨	٨٤١	١٠٠٧	٢٣٠	٢٢٤	٩٣٨	١٣٢٢	٤٩٧٢	٠٥
بجملة (+) أو النقص (—)	زيادة ١٠٠	زيادة ٤	نقص ٢		زيادة ٥		زيادة ٥٠		زيادة ٦٠		زيادة ٢١٧		زيادة ٨٧٧		نقص ٢		زيادة ١٩٢		زيادة ١٢٦		زيادة ٢		زيادة ٣٨٤		زيادة ١٣	
نسبة الزيادة أو النقص	٢٤		٢																							

المصدر

هذا وقد قامت كل مديرية أمن علي حده بعمل غرفة عمليات تضم كل من له دور في عودة العائدين وتأمين هذه العودة ـ فمثلا قامت مديرية أمن القاهرة بتشكيل غرفة عمليات بها مسئول من المحافظة ومسئول من وزارة التموين لتأمين وصول الغذاء لكافة العائدين ، ومسئول من المرور لحل كل المشاكل الخاصة بالسيارات وعودتها ، ومسئول من الجمارك ومسئول من أمن المواني ومسئول من الجوازات ... الخ .

ومن ضمن المشكلات التي واجهت هذه الغرفة :

- عدم قدرة المواطنين العائدين سداد قيمة الجمارك علي سياراتهم وقامت الغرفة بفحص هذه الشكوي العامه وتنسيق الجهود لحلها وتوصلت الي تبسيط الجمارك علي المصريين العائدين فقط .
- تعرض المنشآت الهامة للتهديد بالتخريب فتم وضع خطه لحمايتها وتأمينها .
- تعرض بعض الأفراد المقيمين في ج.م.ع الي التهديد بالقتل خاصة المعارضين من العرب للحكم العراقي ، وقد تم تعيين بعض الأفراد لحمايتهم وتأمينهم هم وذويهم .
- تكثيف الحراسة علي السفارات ومن يعملون بها حيث كان يتلقي معظمهم تهديدات بالقتل .

وما الي غير ذلك .. لكن توقع كل هذه الاحتمالات جعل المسئولين عن الأمن يعدون كافة الخطط للتأمين .

الفصـــل الثانـــي

تحليل بعض احصاءات الأمن العـام

بالنسـبه للجرائم المختلفة خلال أزمـة الخليـج

أولا : جرائم القتل

من الصعب أن نزعم بأن هناك علاقه ما بين ارتفاع معدلات جرائم القتل وبين المؤثرات العامه التي مر بها المجتمع المصري من جراء حرب الخليج ، اذ أن اثبات وجود هذه العلاقه يتطلب مزيدا من الفحص والتقصي لمعرفه ملابسات هذه الجرائم وتحديد ما اذا كانت بسبب ظروف الحرب أو حدثت بسبب بعض العوامل الأخري ، فمن المعروف أن جريمة القتل تحركها قيم ثقافية كالثأر والرغبة في الانتقام في قطاعات كبيره من المجتمع المصري وبشكل خاص في محافظات الصعيد الأعلي والأوسط والأدني ، وكذلك في بعض محافظات الوجه البحري . ويتأكد صدق ذلك اذا مانظرنا الي الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (١) والخاص بذلك ، حيث يلاحظ ارتفاعها الملحوظ بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا حيث كانت في المحافظه الاولي ٢٢ إرتفعت الي ٣٣ وفي المحافظه الثانيه كانت ٨٨ إرتفعت الي ١٢١ جريمة قتل وفي الثالثة كانت ٤٥ إرتفعت الي ٧٣ وذلك خلال فترة الحرب كما سجلت جرائم القتل إرتفاعا ملحوظا في محافظة القاهرة لتصل الي ٣٧ جريمة قتل بعد أن كانت ١١ جريمة وكذلك الاسماعيلية التي ارتفعت جرائم القتل فيها من ٧ جرائم الي ١٣ جريمه ، أما بالنسبه لبعض محافظات الوجه البحري فقد تراوحت معدلات جريمه القتل فيها بين الارتفاع والانخفاض ، ويمثل الارتفاع محافظات القليوبية وكفر الشيخ والمنوفيه كما ظهرت ملامح انخفاض هذه الجريمة في محافظات الدقهلية والشرقية والغربية ، وتكاد تنعدم ملامح هذه الجريمه في محافظات الوادي الجديد وسيناء الشماليه والجنوبيه والبحر الاحمر .

جـــدول رقـــم (١)

(جرائم القتل بمحافظات مصر) في فترتين متباينتين

مسلسل	المحافظـــة	٨٧/٨/١ ٩٠/٢/٢٨	٩٠/٨/١ ٩١/٢/٢٨
١	القاهـــــرة	١١	٢٧
٢	الاسكندريـــة	٢٨	١٤
٣	بورســـعيد	٢	٢
٤	الاسماعيليـة	٧	١٣
٥	الســويـــس	١	٢
٦	دميـــــاط	–	٥
٧	القليوبيـــة	١٠	٢٢
٨	الدقهليـــة	١٨	١٧
٩	الشرقيـــة	٣١	١٦
١٠	البحيـــرة	٢٩	٢٤
١١	الغربيـــه	١٦	١٤
١٢	كفر الشيخ	١٠	١٦
١٣	المنوفيـــه	١٢	١٥
١٤	الجيـــزه	٢٢	١٢
١٥	بني سويـف	١	٨
١٦	الفيـــوم	٨	١٤
١٧	المنيـــا	٢٢	٣٣
١٨	اســـيوط	٨٨	١٢١
١٩	ســوهاج	٥٠	٦٤
٢٠	قنـــا	٤٥	٧٣
٢١	اســوان	٥	٥
٢٢	البحر الاحمر	١	–
٢٣	مرسي مطروح	–	٢
٢٤	الوادي الجديد	–	–
٢٥	سيناء الشماليه	–	–
٢٦	سيناء الجنوبيه	–	–

وكما سبق أن ذكرنا فمن الصعب ايجاد علاقه داله بين ارتفاع معدلات حـالات القتل والظروف التي احدثتها حرب الخليج ، وان كان من الممكن الزعم بأن مناطـق الحضر بشكل خاص يمكن أن يكون للقتل فيها لدوافع السرقه كما لوحظ في الأونـه الأخيره في حالات السطو علي محالات الذهب والمنازل والتي لجأ فيها الجناه الـي القتل لتنفيذ هذه الجرائم والجدول رقم (١) يوضح جرائم القتل خلال فترة الحرب .

ثانيا : جرائم السرقـة

اكدت العديد من الدراسات والبحوث أن هناك بعض الجرائم ينحـو معدلها في حالة الازمات الاقتصادية والكساد والبطالة ومن هذه الجرائم السرقـه بوجه خاص والتي تعتبر مؤشرا يعبر عن وجود هذه الازمات ، ويقصد السرقه بأنواعهـا واشكالها المختلفه فهناك سرقات المساكن والمتاجر والسيارات والنشل بالحضـر والماشية والمحاصيل بالريف ، والجدول التالي يوضح موقف جرائم السرقة بمحافظـات مصر المختلفه :

جدول رقم (٢)

يوضح جرائم سرقات المساكن في فترتين متباينتين

مسلسل	المحافظة	١٩٨٩/٨/١ ١٩٩٠/٣/٢٨	١٩٩٠/٨/١ ١٩٩١/٣/٢٨
١	القاهـــرة	٦٣٤	٩٩٤٠
٢	الاسكندرية	٥٦٧	٩٢٤
٣	بورسعيـد	٤٣	٣٦
٤	الاسماعيليه	٥٣	٥١
٥	الســويس	١٥	١٩
٦	دميـــاط	١١	٢١
٧	القليوبيـه	٤٥	٥٨
٨	الدقهليـــه	٤١	٢٥
٩	الشرقيـه	٥٦	١٠٠
١٠	البحيـــره	٢٣	٣٦
١١	الغربيـه	٤٢	٥١
١٢	كفر الشيخ	٢٨	٩٠
١٣	المنوفيـــه	٥٦	٦٩
١٤	الجيـــزه	٢٥٣	١٨٩
١٥	بني سويف	٦	١٦
١٦	الفيـــوم	١٦	٤٩
١٧	المنيـــا	٣١	١٧
١٨	اســـيوط	٢٤	٤٧
١٩	سوهـــاج	٢٠	٣٦
٢٠	قنـــا	٣٦	٣٦
٢١	اســوان	٣٦	٣٦
٢٢	البحر الاحمر	٢	٦
٢٣	مطـــروح	٧	٥
٢٤	الوادي الجديد	٦	٩
٢٥	سيناء الشماليه	١٨	٣٧
٣٦	سيناء الجنوبيه	٨	٦

تعكس الارقام الواردة بالجدول الخاص بجرائم سرقه المنازل زيادة واضحة بالنسبه لمحافظة القاهرة وبالتحديد خلال الفترة من ٩٠/٨/١ الي ٩٠/٢/٢٨ والفترة المماثله لها واللاحقه والتي تبدأ من ٩٠/٨/١ الي ١٩٩١/٢/٢٨ أي الفترة التي تخللت أزمة الخليج ، حيث كانت في الاولي ٦٣٤ جريمة سرقه زادت في الفترة الثانية الي ٩٩٤ ، ويتسق ذلك وطبيعه القاهرة كمدينه كبري تتميز بأعلي معدلات الكثافه السكانيه ، كما تتراامي اطرفها بشكل يصعب علي أجهزه الأمن تحقيقه الأمن في ظل هذه الظروف يعاني منها جهاز الامن نفسه والذي يحتاج الي مزيد من التدريب وتوفير الامكانيات الماديه ليتمكن أفراده من واجهة الجريمة بشكلها وتطورها الراهن ، وبالاساليب التي يلجأ اليها المجرمين .

ومن الملاحظ أن الاسكندرية هي الأخري تكاد تقترب من القاهرة في معدل السرقات بها بالنسبه للمساكن ، ولعل السبب في ذلك هو تشابه المدينتين في الظروف الديمجرافيه ، والكثافه والاتساع المكاني ، وجدير بالذكر أن هذا العدد من الجرائم لسرقه المساكن لا يعد رقما كبيرا اذا ماقورن بعدد المساكن في المدينتين ، ولكنه يعد كبيرا اذا ماقورن بعدد سرقات المساكن في المحافظات الأخري ، ولا يجب أن يخفي علينا ونحن بصدد تحليل عوامل انتشار سرقه المساكن ربطها بمعدلات البطالة التي يزداد مدتها يوما بعد يوم تلك المعدلات التي أسهمت عودة العمالة من منطقه الخليج بجزء منها ، وما احدثته من اختلالات بالمجتمع المصري حيث زجت العوده بأعداد كبيره من الافراد الذين لم يتوفر لهم العمل ووجدوا في السرقه مصدرا للحصول علي المال للانفاق علي متطلبات الحياة.

ويلاحظ انخفاض معدلات الجرائم الخاصة بسرقه المساكن كما هو موضح بالجدول رقم (٢) وذلك بالنسبه للمحافظات المختلفه وبشكل خاص محافظات الصعيد وبشكل خاص في محافظات بني سويف والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا واسوان كما تنخفض النسبه ايضا في محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادي الجديد

وسيناء الشماليه والجنوبيه ، وترتفع نسبيا في محافظات الشرقيه والمنوفيه والقليوبيـــة ويرجع انخفاض معدل السرقات بمحافظات الصعيد الي ظروف الحياة بهذه المحافظـات وطبيعه التركيب الاجتماعي ونمط السكني بالمدن والريف والذي يكاد يضم تجمعـــات قرابيه في اماكن متجاورة · ويرتفع معدل سرقه المساكن بمحافظه الجيزة أو فـــي الجزء الحضري منها حيث يبلغ ١٨٩ حالة سرقه ·

ب - سرقات المتاجـــر

وقد شهدت القاهرة كمدينة حضريه كبري العديد من عمليات السطو علـــي المحال في الأشهر الأخيره وبالتحديد محال الذهب ، ومن الملاحظ أن بعض هـــذه العمليات كان يتم في وضح النهار وبتخطيط محكم بعكس تمرس القائمين بها علـــي مثل هذه العمليات ، ولاشك أن مثل هذه السرقات تترك آثارها النفسيه السيئة علـــي أفراد المجتمع وتفقدهم الاحساس بالامان ، وتحتاج من القائمين علي الامن العـــام المواجهة السريعة الحاسمة للحد من انتشارها ، وهذا هو ما فطنت اليه جهود الامـــن حيث شددت الحراسة علي بعض الاماكن والمحالات الكائنه بالاسواق والميادين العامة والشوارع الرئيسية ، ولكن الملاحظ أن القوات المكلفه بحراسة هذه الاماكـــن غير مدربه تدريبا كافيا لمواجهة عمليات السطو علي المحال العامة والتي تتميـــز بأن مرتكبيها علي درجه عاليه من التدريب والتخطيط في ارتكاب جرائمهم كمـــا سبق ان اسلفنا ·

والجدول التالي يوضح حجم سرقات المتاجر في فترتين زمنيتن قبل حـــرب الخليج والثانية بعد الغزو العراقي للكويت ·

جدول رقم (٣) يوضح سرقات المتاجر

م	المحافظة	٨٩/٨/١ ٩٠/٢/٢٨	٩٠/٨/١ ٩١/٢/٢٨
١	القاهرة	٣١١	٤١٧
٢	الاسكندريه	١٩١	٣٠٤
٣	بورسعيد	٢٨	٣٠
٤	الاسماعيليه	٣٦	٢٢
٥	دمياط	٥	١
٦	القليوبيه	٤٥	٣١
٧	الدقهليه	١٠	١٧
٨	الشرقيه	٢٢	٢٥
٩	البحيره	١٢	١٥
١٠	الغربيه	٢٢	٣٩
١١	كفر الشيخ	٢٠	٤٠
١٢	المنوفيه	٣	٢٣
١٣	الجيزه	١١٠	٤٤
١٤	بني سويف	٤	-
١٥	الفيوم	٣	١١
١٦	المنيا	٥	٤
١٧	اسيوط	٢٢	١٨
١٨	سوهاج	٩	١١
١٩	قنا	٧	٧
٢٠	اسوان	٧	١٠
٢١	البحر الاحمر	١	١
٢٢	مطروح	١	٤
٢٣	الوادي الجديد	٢	-
٢٤	سيناء الشماليه	٤	٥
٢٥	سيناء الجنوبيه	٤	٣

ويلاحظ من الارقام الواردة بالجدول الخاص بسرقات المتاجر أن القاهرة تستأثر بأعلي معدلات لسرقه المتاجر ثم يليها الاسكندريه ، ثم محافظه الجيزة وتتجه معدلات السرقات للمحال التجاريه في الانخفاض في باقي المحافظات فنجدها تسجل ارقاما ضئيله في المنيا والفيوم وقنا واسوان ثم تأخذ في الارتفاع النسبي ببعض محافظات الوجه البحري كالقليوبية والشرقية والبحيرة والمنوفيه · ويبرر ارتفاع معدلات السرقه بالقاهرة والاسكندرية الزحام الشديد ووجود المحالات الكبيره فيهما وضعف الرقابه قياسا الي كثافه السكان والمحالات بهاتين المدينتين ·

ح - سرقه السيارات :

ولقد انتشرت هذه الظاهرة في الآونه الأخيره بشكل ملحوظ حيث تخصصت في سرقه السيارات بعض العصابات وذلك في المدن بوجه خاص ، وهناك من اللصوص من تخصص في سرقه أجزاء من السياره كالكاوتش أو أجهزه التسجيل ، أوغير ذلك من المحتويات الموجودة داخل السيارات · وجدير بالذكر أيضا أن القاهرة تستأثر بأكبر عدد من جرائم سرقه السيارات حيث بلغت خلال الفترة من ١/٨/٩٠ حتي ١٩٩١/٢/٢٨ ، ٢٥٦ جريمه سرقه مقابل ٢١٥ لفترة مماثله وسابقه علي الفترة الأولي كما نجد محافظه الجيزة أيضا تأتي في ترتيب تالي للقاهرة حيث بلغ عدد السرقات الخاصه بالسيارات فيها ٢٣٤ حالة سرقه للسيارات ، ويقترب ذلك الرقم من حالات السرقه في عددها بمحافظه الاسكندريه ، والتي سجلت هي الاخري معدلا مرتفعا في هذه الحوادث ، حيث بلغ عدد السرقات فيها ١٤٨ حالة سرقه ، وتعكس هذه الاحصاءات ارتفاعا في حالات السرقه بالنسبه للسيارات وذلك لطبيعه مدن القاهره والجيزه والاسكندرية ، حيث الكثافه السكانيه العاليه والزحام الشديد والتباين الاجتماعي وتنوع الخصائص لسكان هذه المدن ، يضاف الي ذلك الاهمال في ترك السيارات دون حراسة ، حيث يتركها السكان امام المساكن

لعدم وجود جراجات عامة علي مقربه من هذه المساكن ، ومن ثم فيعرضها ذلك للسرقه أثناء الليل ، وجدير بالذكر أن ازدياد حالات سرقه السيارات وبشكل خاص في الآونة الاخيرة يعكس الكثير من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري ، والتي زادت من حدتها حرب الخليج . ويتطلب الحد من تزايد حالات سرقه السيارات جهدا مضاعفا من قبل رجال الأمن ، وذلك لتغطية كافه المناطق جغرافيا بدوريات مستمره للحراسة والمتابعه ، بيد أن ذلك يصبح من الامور الشاقه في ظل عدم تناسب قوي الحراسة والأمن مع الكثافه السكانيه والمساحه الجغرافيه المترامية لمدن القاهرة والجيزة والاسكندرية .

د - سرقات الماشيه :

وينتشر هذا النوع من السرقات في الريف المصري ، ومن الطبيعي أن تقل معدلات جرائم سرقات الماشيه في مناطق الحضر لعدم وجود الماشيه بها ، ومن ثم فيمكن القول بأن لكل منطقه أنواع معينه من السرقه فاذا كانت جرائم النشل وسرقه المساكن والسيارات تنتشر في المناطق الحضريه ، فان جرائم سرقات الماشيه تنشر في المناطق الريفيه ، ويبدو ذلك جليا من احصاء جرائم سرقه الماشيه الآتي :

جدول رقم (٤) يوضح سرقات الماشيه بمحافظات مصر

م	المحافظه	٨٩/٨/١ ٩٠/٢/٢٨	٩٠/٨/١ ٩١/٢/٢٨	م	المحافظه	٨٩/٨/١ ٩٠/٢/٢٨	٩٠/٨/١ ٩١/٢/٢٨
١	القاهرة	٢	٣	١٧	المنيـــا	٨	٤
٢	الاسكندريه	٤	٦	١٨	اسيوط	٤	٦
٣	بورسعيد	١	٤	١٩	سوهاج	٤	١٣
٤	الاسماعيليه	٧	٥	٢٠	قنـــا	٦	١٦
٥	السويس	٢	١	٢١	اسوان	٧	٨
٦	دمياط	١٠	١٣	٢٢	البحر الاحمر	–	–
٧	القليوبية	٩	١١	٢٣	مطـــروح	–	–
٨	الدقهلية	١٦	١٧	٢٤	الوادي الجديد	–	١
٩	الشرقيه	٤٨	١٦	٢٥	سيناء الشماليه	–	–
١٠	البحيره	٢٢	٢٤	٢٦	سيناء الجنوبيه	–	–
١١	الغربيه	١٦	٨				
١٢	كفر الشيخ	١٥	١٧				
١٣	المنوفيه	٣٦	٢٤				
١٤	الجيـــزه	١٢	١٨				
١٥	بني سويف	٦	٣				
١٦	الفيـــوم	٥	٦				

حيث يتضح من ذلك الاحصاء أن هناك بعض المحافظات التي يرتفـــــع فيها معدل هذا النوع من السرقه وهي البحيره والمنوفيه وكفر الشيخ والدقهليه والجيـــزه

بينما يقل ذلك النوع في المحافظات الحضريه ، ومحافظات الحدود (مطروح وسيناء والوادي الجديد) .

هـ : سرقات النشل :

وهذه الجريمة أيضا تعتبر من الجرائم التي تنتشر في المناطق الحضريه ايضا حيث يقدم عليها مرتكبيها في ظروف خاصة كالزحام الشديد في الاماكن العامة او المواصلات ، ولذلك فقد سجلت القاهره والاسكندرية أعلي معدلات خلال فترة التحليل حيث كانت جرائم النشل بالقاهرة ٤٣١ جريمة في الفترة من ٨٩/٨/١ - الي ٩٠/٢/٢٨ فزادت الي ٦١٦ في الفترة من ١٩٩٠/٨/١ الي ١٩٩١/٢/٢٨ وبالنسبه لمحافظه الاسكندريه كانت سرقات النشل في الصده الاولي ١٩١ سرقه ازدات في الفترة الثانيه لتصل الي ٣٥٧ سرقه ، ويلاحظ انخفاض معدلات سرقات النشل في باقي المحافظات بشكل واضح ، وتكاد تنعدم هذه الظاهره في محافظات الحدود أسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وسيناء الشمالية والجنوبيه ، وكذلك تقل كثيرا في محافظات الصعيد .

جـدول رقـم (٥)

حالة الامن العام في الفترة مـــن ١٩٩٠/٨/١ حتي ١٩٩١/٢/٢٨

مقارنه بالمدة المماثله من العام السابق

	القتـل	السرقه	الخطف	الحرق العمـد	سرقات أسلاك	جنايات أخري	سرقات المساكن	سرقات المتاجر	سرقات السيارات	سرقات الماشيه	سرقات النشل
٨٩/٨/١ ٩٠/٢/٢٨	٤١٨	٢١١	٩	٥٤	٣٤	٦٠٩	٢٠٥٧	٩٠٦	٨٤١	٢٣٠	٩٣٨
٩٠/٨/١ ٩١/٢/٢٨	٥١٨	٢١٥	٧	٥٩	٨٤	٦٦٩	٢٩٣٤	١٠٩٨	١٠٠٧	٢٢٤	١٣٢٢
النسبه المئويه للزيـــادة أو النقـــص	+٢٤٪	+٢٪	+٢٢٪	+٩٪	+١٤٧٪	+١٠٪	+٤٣٪	+٢١٪	+٢٠٪	-٣٪	+٤١٪

ثالثا : حالة الامن العام في ضوء ظروف حرب الخليج (تحليل ومناقشه)

يتضح لنا النسب الواردة بالجدول رقم (٥) عن زيادات في معدلات ارتكاب المخالفات والجرائم بشكل عام في المجتمع المصري حيث سجلت الزياده ٢٤ ٪ في معدلات القتل في الفترة التي قبلت نطاقا للتحليل في دراستنا والتي تبدأ من ١٩٩٠/٨/١ حتي ١٩٩١/٢/٢٨ ، وهذه الزيادة مقارنه بفترة مماثله سابقه ، كما سجلت السرقات معدلا مرتفعا في زيادتها عن الفترة السابقه فكانت سرقات الأسلاك ١٤٧ ٪ زيادة ، ٤٣ ٪ بالنسبه لسرقات المساكن و ٣١ ٪ للمتاجر ، ٢٠ ٪ للسيارات ، والنشل ٤١ ٪ ، وقبل ان نفرغ من تحليل هذا الجزء فمن الضروري أن نحاول ربط هذه الزيادة وارجاعها لعواملها التي تسببت في حدوثها ، وهل تأثر المجتمع المصري بحرب الخليج بالفعل ومن ثم كانت هذه الزيادة هي محصلة مباشره أو غير مباشرة لصدي الحرب أم أن هناك عوامل اخري يمر بها المجتمع المصري ، وهي موجودة بداخله بالفعل وهي التي تؤدي الي نمو معدلات الجريمه ، أم أن العاملين قد تضافرا معا - الظروف التي يمر بها المجتمع ، ومؤثرات حرب الخليج ونحن اميل الي القول بتضافر العوامل فالمجتمع المصري يمر في هذه الآونه بما يمكن أن نطلق عليه الازمة الاقتصادية وفي ظل هذه الظروف تنمو معدلات للجرائم تعكس الي حد ما ظروف هذه الازمة الاقتصادية ، ومن هذه الجرائم - السطو والنشل وسرقات المساكن والسيارات والمحال التجارية وغيرها وجدير بالذكر أن للحروب انعكاسات علي المجتمعات لا تقل في تأثرها عما تحدثه الازمات الاقتصادية ، فالحروب تثير القلق والتوتر داخل المجتمعات وتخلق مناخا من العنف تنمو في سياقه مقومات الجريمة ، وبالرغم من مصر لم تكن مسرحا مباشرا للحرب كما سبق أن اسلفنا في مقدمة هذا البحث الا أنها استقبلت عشرات الآلاف من ابنائها الذين حملوا معهم تأثيرات الحرب ونقلوها اليها ، ومن ثم فمن الممكن القول بأن الظروف الداخليه بالمجتمع المصري مهيئة لحدوث الجرائم ، ولا يعني ذلك حتميه حدوث هذه الجرائم ولكن الحرب لعبت دورا فعالا في تغذية هذه العوامل ومن ثم

حدوث الجرائم وارتفاع معدلاتها في فترة التحليل أو في ظروف أزمة الخليج عن الفترة السابقه عليها ، وذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي اسهمت الازمة بحدوثه ، وحالات القلق والتوتر التي عاشها بعض الافراد العائدون الي مصر . ومن المتوقع الا يتراجع معدل الجريمه في مجال السرقات بشكل خاص والتي يصبح العامل الاقتصادي مبررا هاما في حدوثها الا اذا حرصت الدولة علي خلق مجالات جديدة للاستثمار ومحاولة استيعاب طاقات العمل من الشباب وخريجو الجامعات وتحقيق الاستقرار لهم من خلال انشاء مجتمعات جديده واستثمار هذه الطاقات لاستزراع أراضي جديده وانشاء مجتمعات تخفف من حدة الضغط علي مناطق الحضر ، وبدون ذلك سيظل جهاز الامن العام في مصر يتحمل وحده عبئ مواجهة الجرائم وازدياد معدلاتها في ضوء الكثير من المشكلات التي يعاني منها كعدم تناسب القوي البشريه العاملة به مع الكثافه السكانيه العاليه بمناطق الحضر ، ونقص أو قصور الامكانيات المادية التي يستخدمها لمكافحة الجرائم . اذن فالامر يتطلب السير في الاتجاهين معا ، الأول محاولة التقليل من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الي ارتكاب الجرائم وذلك من خلال تحسين ظروف الحياة والتخطيط لازلة حدة هذه الآثار ، والثاني من خلال تدعيم أجهزه الامن وتدريبها علي مواجهة التطور في أشكال الجريمه ، وتزويدها بالوسائل التي تساعدها علي قيامها بدورها .

رؤية مستقبلية لدور الأجهزه الامنيه وأزمة الخليج

لقد أمدنا تحليل ومناقشة نتائج دراستنا الراهنه مما لا يدع مجالا للشك حجم ذلك الدور الذى قامت به الاجهزة الامنيه فى مواجهة العمالة العائدة نتيجة ازمة الخليج ، واجهاض كل المحاولات التى وجهتها المخابرات العراقية لضرب الجبهه الداخليه وزعزعة ثقة المواطنين فى موقف القيادة السياسية من ازمة الخليج ، والتغلب على الأشكال المستحدثه من الجريمة التى جاءت نتيجة هذه الازمة.

وبناء على ذلك فإن الباحثه تفرد الجزء الاخير من هذا البحث لتحديد ملامح الرؤى المستقبليه لقطاعات الامن فى المجتمع ، والتى تنبع أساسا من موقف الاجهزة الامنية ومواجهتها لكل اشكال الجريمة والانحراف اللذان يهددان امن الوطن والمواطن فى ظل ازمة الخليج او ما بعدها.

وتحدد الباحثه مجموعة من المحاور الرئيسية التى تناقش من خلالها ملامح وابعاد الرؤى المستقبليه ، وذلك على النحو التالى:

(١) لقد اكدت ازمة الخليج ، والمواجهات الامنية لانعكاساتها ضرورة رسم مجموعة من السيناريوهات فى كل قطاع من قطاعات الامن تأخذ فى اعتبارها تداعيات الازمة ، اى ازمة مستقبلية ،وكيفية مواجهتها بعديد من البدائل التى تحفظ المجتمع من اى خلل قد يصيبه سواء من داخل المجتمع او من خارجه .

(٢) لقد اكدت ازمة الخليج رؤيتين مستقبليتين ، تتمثل الاولى فى إبراز دور احصاءات الامن ، وتصنيفات الجريمه ، وعلى الاسقاطات المستقبلية لحجم الجريمة فى ارتباطها بحجم السكان ، والقوى البشرية اللازمة والمستقبله فى قطاع الامن ، اما الرؤية الثانية فتتحدد فى اهمية تنظيم عمليات الهجرة الخارجية للعمالة المصرية الى الدول العربية النفطية ، وتتبع احوالها ، وحمايتها والدفاع عن حقوقها . وهذا يستدعى من الجهات الامنيه ضرورة تقييم تجربة هجرة المصريين الى ليبيا ، والعراق ثم ليبيا مرة اخرى.

(٣) لقد اكدت ازمة الخليج ، فيما يتعلق بأشكال الجريمة المصاحبه لعودة العمالة المصرية ، ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والبحوث الاجتماعيه والنفسية التى تركز على الجرائم والانحرافات المصاحبه للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه المصاحبه للازمات التى يتعرض لها المجتمع سواء من داخله او من خارجه . ومن ثم فإن انشاء اقسام للبحوث والدراسات الاجتماعيه والنفسيه فى كل قطاع من قطاعات الامن سوف تحد من حدة الجرائم سواء الوافده على المجتمع المصرى ، أو الموجوده فعلا داخل المجتمع.

(٤) ان قضية الامن ، وحماية الجبهه الداخلية اصبحت قضية شاملة متكاملة تتضمن أمن الوطن ، وامن المواطن ، ومن ثم فإن ازمة الخليج قد أكدت على ان وعى المواطنين وتوحدهم مع القضايا السياسيه والاجتماعيه والاقتصادية التى يواجهها مجتمعهم يعد تدعيما لكل قطاعات الامن ، ومن هنا فإن توضيح الصورة الامنيه ومدى خطورتها للمواطنين تعد البداية الحقيقية للتوعية ولزيادة الشعور بالامان والاحساس بالولاء.

(٥) اكدت ازمة الخليج على الدور الخطير الذى تلعبه وسائل الاعلام فى توعية المواطنين ، وفى تلاحم فئات المجتمع إزاء القضايا القومية. وهذا يشير الى اهمية الدراسات المستقبلية فى التنبؤ بتداعيات الازمة ، وكيفية مواجهتها اعلاميا. من خلال انفتاح افراد المجتمع على الاحداث .

(٦) اكدت ازمة الخليج ، والضغوط التى تحملتها قطاعات الامن ، الناجمه عن العودة المفاجئة لاكثر من نصف مليون مواطن ، على ان تحديث اساليب الكشف عن الجريمة اصبح امرا لا مفر منه ، اذ ان اشكال وصور الجريمة قد اصابها التغيير السريع بينما اساليب الضبط ما زالت تسير ببطء شديد الامر الذى ادى الى ان يشمل التطوير المستقبلى جانبين ، يتمثل الاول فى

تنمية القوى البشرية التى تعمل فى قطاعات الامن من خلال التدريب على احد ث البرامج ، ويتحدد الثانى فى تحديث الاساليب والوسائل التى يتم بها الكشف عن الجوانب ، ودوافعها ، والاثار الناجمه عنها .

الخلاصات والتوصيات

تجاوز تأثير غزو العراق للكويت البلدان التي شكلت مسرحا لأحداث الحرب فيها لتشمل البلدان المجاورة لها والتي طالما صدرت اليها العمالة .

ولقد أضيرت مصر بشكل مباشر عندما عادت اليها أعداد هائلة من العراق والكويت في ظل ظروف غير طبيعية للعودة حيث اقتلع هؤلاء من حياتهم تاركين أحلامهم وتطلعاتهم ومدخراتهم وليس ذلك فحسب بل تاركين ما يثبت هويتهم من مستندات وبديهي أن يتسلل بين هؤلاء العائدون عناصر من المشبوهين والمخالفين للقوانين ومثيرو الشغب .

وقد بادر النظام العراقي بتهديد الدول التي استنكرت موقفه بارسال مجموعات ارهابية لاثارة الحرب النفسية واشاعة القلق والبلبله بين أفراد الشعب وفي الرأي العام .

أضف الي ذلك عودة هذا العدد الهائل الذي زاد من حدة البطالة بالمجتمع المصري والذي من نتائجه البديهية والمنطقية زيادة معدلات بعض الجرائم التي طالما ارتبطت بالبطالة .

وقد اكتفينا في الجزء الأول من الدراسة بالقاء الضوء علي الانعكاسات الأمنية التي ولدت كمحصلة لحرب الخليج ودور المؤسسات الأمنية ، مواجهة هذه الانعكاسات وكيف تحملت ذلك العبئ الثقيل بامكاناتها المتاحه المادية والبشرية .

وفي الجزء الثاني قمنا بتحليل وافي الاحصاءات الجريمة في سته أشهر أعقبت بداية الأزمة امكننا التعرف علي ملامح التطور والتغير في شكل الجريمة وفقا لأحصاءات الأمن العام ومقارنة بفترة مماثلة بمدة سابقة في العام السابق للأزمة .

وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة الي التوصيات التالية :

أولا : علي المستوي العـــام

قاربت أعداد الوافدين خلال أزمة الخليج من النصف مليون وقد انتشرت لتغطي محافظات الجمهورية فور وصولهم وكان من الممكن أن يتم استيعابهم دون مشاكـــــل تواجه جهاز الأمن المصري لولا نوعية هؤلاء العائدين من ناحية من حيث درجه تعليمهـــم واحساسهم بالضياع ومن حيث فقدانهم الأمان الاقتصادي والوظيفة من ناحية أخري .

لذا نجد أنه من الضروري أن يقوم جهاز الأمن بتقييم الدور الذي قام به كـــــل قطاع ووضع الخطط الجديده التي تتجنب السلبيات وتعزز الايجابيات خاصة أن هـــذه الزيادة يمكن أن تحدث في أي وقت .

ثانيا : بالنسبة لقطاع الأحوال المدنية

قدم هذا القطاع كافة الاجراءات التي من شأنها تسهيل مهمة الوافدين لاستخراج بدل فاقد لمستنداتهم وأوراقهم لكن هذه التسهيلات اقتصرت علي الادارة المركزيـــة للمصلحة دون الفروع . وكان ينبغي أن تقدم نفس هذه التسهيلات في مختلـــف أقسام الشرطة ومديريات الأمن للتخفيف عن المصلحة الأم وعدم تكدس المواطنين فـــي أماكن بعينها .

ثالثا : بالنسبة لقطاع التموين

زادت معدلات الغش التجاري في هذه الفترة بهدف تعويض ما فقده العائـــدون من أموال في أقصر فتره بمكنة وعلي حساب المواطن المقيم في البلاد وبأي وسيلـــة ممكنة .

لكننا لو دققنا في الأمر لوجدنا بعض الخلل الموجود مسبقا .. مثل وجود ســـلع قادمة من بلاد آسيا دون أي اشارة لمصدر السلعة أو لكينونتها أو أي بيان يشير أي شئ

ما . مما سهل مهمة هؤلاء المخالفين فلم يكتفوا بطبع الأغلفة لمختلف البضائع بل راحوا يقومون بتصنيع البضائع ذاتها من أرخص المواد وأردأها دون رقابة ويبيعونها بأغلي الأسعار علي أنها وأرده من دول أوروبا وأمريكا .

بالنسبة لقطاع الأمن العام

كانت اكثر المشاكل التي واجهت قطاع الأمن العام هو أن بعض العائدين ممن لم يسبق لهم الاشتراك في أية جريمة ولم يسجلوا في سجلات البحث الجنائي قد بدأوا يمارسون أعمال السرقة والنشل بالاكراه لأول مرة ودون دراية مما جعلهم يعيدون لوقت طويل عن المساءلة القانونية والعقاب . وذلك يضفي عبئا معنويا علي جهاز الأمن العام حيث أن توسيع دائرة الاشتباه من الامور غير المحببة بالنسبة للمواطنين ولكنها اجراء لا بديل له ، مما يؤكد ضرورة الانتهاء من مشروع الرقم القومي .

مطبعة معهد التخطيط القومى